الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية والمحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

عيد خيرة

عزوز غنية

تحت عنوان:

فعالية الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات ودورها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة " دراسة حالة الجزائر"

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. بلخضر نصيرة	**(أستاذ محاضر أ-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
أ. زيتوني هوارية	**(أستاذ محاضر أ-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا و مقررا**
أ. بلقربوز مصطفى	**(أستاذ محاضر ب-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022

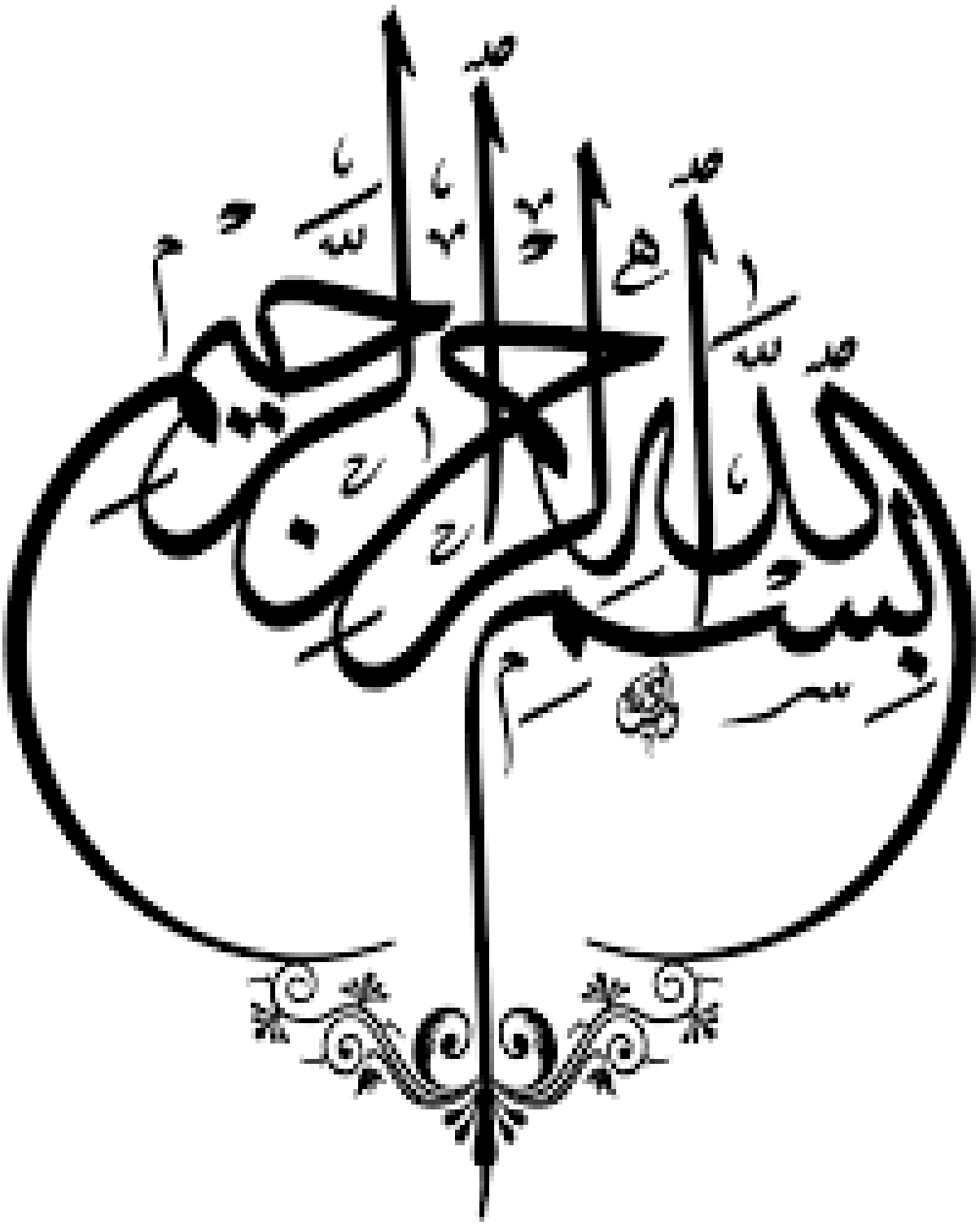
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

قال الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم " قل هو الذي أنشاكم وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة قليلا ما تشكرون

الشكر الله شكرا يوافي نعمه ويذهب نقمه، على عونه لنا في إتمام هذا العمل، فلك الحمد ربي على عظيم فلمك وكثير عطائك

صدق عبارات الشكر وأعمق آيات الامتنان وأرضى صفات الاحترام والتقدير إلى الأستاذة المشرفة الدكتور "زيتوني هوارية" التي كانت نعم الأستاذة والموجهة والتي لم تبخل علينا بتوجيهنا

تحية الشكر والائتمان والعرفان للذين بذل وجهدهم ووقتهم من أجل تبليغ رسالة العلم، أساتذتنا الكرام كل باسمو من الذين علمونا رسم الحرف ونطقه إلى الذين أطرونا ولتستثني منهم أحد

الإهداء

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه فأظهر بسماحته

تواضع العلماء

وبرحابته سماحة العارفين

إلى قدوتي الأول الذي ينير دربي إلى من اعطاني ولم يزل يعطني بلى حدود الى من رفعت

راسي عاليا افتخارا بيه (أبي العزيز ادامه الله ذخرا لي)

الى التي رآني قلبها قبل عينيها وحضنتني احشائها قبل يديها الى شجرتي التي لا تذبل إلى

الضل الذي أوي إليه في كل حين (امي الحبيبة حفضها الله)

الي الشموع التي تنير لي الطريق (إخوتي و أخواتي)هم شجعوني وواصلو العطاء دون مقابل

الى رفقت النجاح ومن كانوا مصاحبين لي في مشواري الدراسي (أصدقائي صديقاتي)

أخيرا وليس أخيرا اهدي هذا العمل المتواضع الى كل من يتكبد عناء قراءته سواء لتقيمه أو

لنقده أو لزيادة علمه أو لإشباع فضوله

خيرة

الإهداء

أحمد الله سبحانه و تعالى على نعمة العلم و الأدب والوالدين حمدا كثيرا طيبا مباركا كل الشكر الله الذي زين دربي بالإيمان و القران ووفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع حيث رزقني الصبر و القوة اسأله أن يكون خالصا لوجهه الكريم واصلي على رسوله الكريم محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كان لي سنداً وعوناً عند الشدائد طوال عمري، إلى الرجل الأبرز في حياتي أبي العزيز

إلى القلب المعطاء والصدر الحاني

أمي الحبيبة

إلى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين

إخـواني وأخواتي

إلى كل من ساعدني ولو بحرف في حياتي الدراسية و كانوا عونا صادقا

غنية

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي الدراسة التي حاولنا من خلالها تقديم نظري للإفصاح والشفافية من منظور حوكمة الشركات، ثم تعزيز ذلك بتحليل الإطار النظري والفكري لحوكمة الشركات، ثم الوقوف على المفاهيم المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، باستخدام المنهج استدلالي والاستعانة بالمنهج الوصفي، حيث تم استعراض نتائج هذا الطرح من خلال تتبع عينة من الأفراد للوقوف على واقع إدراك وتطبيق حوكمة الشركات في الجزائر وكذا مستوى الإفصاح والشفافية ومساهمتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تم استخدام تقنية الاستقصاء عن طريق الدراسة الإستبيانية، وتوزيع مجموعة من استمارات الاستبيان وبعدها تفريغ ومعالجة وتحليل البيانات المتحصل عليها باستخدام برنامج (spss) ثم اختبار الفرضيات عن طريق الاختبارات التي يتضمنها هذا البرنامج، وهذا ما يبين وجود علاقة تكاملية بين الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حالة توظيفها بشكل جيد وفعال.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح والشفافية، حوكمة الشركات، الاستثمارات الأجنبية المباشرة

Abstract:

This study aims to demonstrate the role of disclosure and transparency within the framework of corporate governance in attracting foreign direct investment. It is the study through which we tried to provide a theoretical presentation of disclosure and transparency from the perspective of corporate governance, and then supporting that by analyzing the theoretical and intellectual framework of corporate governance, and then studying some concepts related to foreign direct investments, using the inductive and the descriptive approaches .Where the results of this proposal were reviewed by tracking a sample of individuals to find out the reality of realizing and applying corporate governance in Algeria as well as the level of disclosure and transparency and its contribution in attracting foreign direct investment, where the survey technique was used through a questionnaire study, and distribution of a set of questionnaire forms after that emptying, processing and analyzing the data obtained using the spss program before testing hypotheses through tests that are included in this program. To conclude with, the study analyzes the results obtained, in which there is an agreement among the sample of the existence of a complementary relationship between disclosure, transparency and corporate governance in attracting foreign direct investment if it is well and effectively employed

Keywords: disclosure and transparency, corporate governance, foreign direct investment.

الفهرس المحتويات

الشكر والعرفان	
الإهداء	
ملخص	
الفهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
قائمة المختصرات	VII
مقدمة	
مقدمة الدراسة	أ
إشكالية الدراسة	أ
فرضيات الدراسة	ب
أهمية الدراسة	ب
أهداف الدراسة	ب
أسباب اختيار الدراسة	ج
حدود الدراسة	ج
منهج الدراسة	ج
الدراسات السابقة	د
هيكل الدراسة	هـ
الفصل الأول: أسس ومفاهيم حول الإفصاح والشفافية لحوكمة الشركات واستقطاب استثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	1

المبحث الأول :الإطار النظري للإفصاح والشفافية	2
المطلب الأول: عموميات حول الإفصاح	2
المطلب الثاني: ماهية الشفافية	5
المطلب الثالث: العلاقة بين الإفصاح والشفافية	6
المبحث الثاني: مفاهيم حول حوكمة الشركات	7
المطلب الأول: نشأة ومفهوم حوكمة الشركات	7
المطلب الثاني: محددات حوكمة الشركات و مبادئها	8
المطلب الثالث: أبعاد واتجاهات حوكمة الشريكات	11
المبحث الثالث: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر	14
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأهميته	14
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار المباشر وخصائصه	16
المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الدول المضيفة	18
خلاصة الفصل	20
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي	
التمهيد	22
المبحث الأول: تقييم قدرة الجزائر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة (2010-2021)	23
المطلب الأول: تقييم أداء المناخ الاستثمار الجزائري على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	23
المطلب الثاني: تحليل تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للفترة(2010_2021)	27
المطلب الثالث: تحليل جاذبية البيئة الاستثمارية الجزائرية من منظور مؤشرات حوكمة الشركات	29
المبحث الثاني: الطريقة المنهجية وإجراءات الدراسة	34
المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة	34
المطلب الثاني: أداة بناء الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة	34

المطلب الثالث: صدق أداة الدراسة	36
المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الاستبيان	39
المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية	39
المطلب الثاني: تحليل محاور المجتمع العينة واختيار الفرضيات	42
المطلب الثالث: اختيار فرضيات الدراسة	45
خلاصة الفصل	49
الخاتمة	52
المراجع	57
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01_02	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائر للفترة (2010-2021)	23
02_02	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال فترة (2010-2021)	27
03_02	تطور ترتيب الجزائر في مؤشر الحوكمة العالمي للفترة (2010 2021)	29
04_02	تطور ترتيب الجزائر ضمن المؤشر الفرعي لحوكمة الشركات للفترة (2010-2021)	31
05_02	تطور ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية العالمية للفترة (2010-2020)	33
06_02	بدائل الإجابات، طول الفئة ودلالة الدرجة وفق لمقياس ليكرب الخماسي	36
07_02	معاملات الثبات للاستبيان والمحاور الدراسة باستخدام الثبات كرونباخ_آلفا	36
08_02	صدق البناء الداخلي بين المحاور	37
09_02	اختبار التوزيع الطبيعي كلومجوف _سمرنوف	38
10_02	تحليل البيانات مجتمع العينة	39
11_02	نتائج المحور الأول :الإفصاح في حوكمة الشركات	42
12_02	نتائج المحور الثاني :شفافية في حوكمة الشركات	43
13_02	نتائج المحور الثالث :دروس على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر	44
14_02	نتاج تحليل تباين الانحدار الفرضية الأولى ANOVA	45
15_02	تقدير النموذج ومعامل التحديد والارتباط للفرضية الأولى	45
16_02	نتائج تحليل التباين للانحدار للفرضية الثانية ANOVA	46
17_02	تقدير النموذج ومعامل التحديد والارتباط للفرضية الثانية	46
18_02	نتائج تحليل تباين الانحدار للفرضية الرئيسية ANOVA	47
19_02	تقدير نموذج ومعامل التحديد والارتباط للفرضية الرئيسية	47

قائمة الأشكال		
رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01_01	أنواع الإفصاح المحاسبي	3
02_01	المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات	9
03_01	مبادئ الحوكمة وفق منضمة تعاون الاقتصادي للتنمية OECD	10
04_01	البعد التحتي للحوكمة	14
01_02	نموذج الدراسة	35
02_02	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	40
03_02	توزيع عينة الدراسة حسب نتغير الفئة العمرية	40
04_02	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	41
05_02	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	41
06_02	العلاقة بين الأخطاء المعمارية والقيم الحقيقية للفرضية الرئيسية	48

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	استمارة الاستبيان	62
02	نتائج الاستبيان بالspss	66
03	استمارة صدق المحكمين	77

قائمة المختصرات		
مجلس المعايير المحاسبة المالية	Financial Accounting Standards Board	FASB
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organization for Economic Cooperation and Development	OECD
مؤسسة التمويل الدولية	International Finance Corporation	IFC
الشركة الجزائرية للتأمينات	Algerian Insurance Company	CAAT

المقدمة

1. مدخل الدراسة:

سعت الدول النامية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لإيجاد طريقة استراتيجية تنموية تخرجها من دائرة التخلف، وذلك من أجل الحفاظ على استقلالها الاقتصادي والذي يعتبر بدوره الضامن الوحيد لاستقلالها السياسي، فخاضت بذلك عدة أساليب تنموية لكن الكثير منها باءت بالفشل وذلك لعدة أسباب منها داخلية كالفساد المالي وندرة رؤوس الأموال وخارجية كصعوبة مجابهة المنافسة الخارجية، ومع بداية الثمانينات تفاقمت أزمة المديونية الخارجية فقامت حكومات هذه الدول بالبحث على بدائل الأمر الذي أدى بيها إلى الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر من مصادر تمويل التنمية، حيث قامت العديد من الدول بتحسين مناخها الاستثماري لاستقطاب الكثير من الاستثمارات الخارجية، لما توفره من مزايا تتمثل في رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل وتكلفة العمالة المنخفضة والسوق النامية وتعزيز معدل النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من ذلك كانت الجزائر واحدة من هذه الدول التي اتبعت استراتيجية تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العديد من القطاعات الاقتصادية، وتقديم مزايا للمستثمرين كتخفيض الرسوم الجمركية ممّا يعزز النمو الاقتصادي ويوفر فرص العمل.

بالإضافة إلى ذلك، تهتم الحكومة الجزائرية بحوكمة الشركات وتعزيز الشفافية والإفصاح، وقد وضعت الجزائر قوانين واضحة للمحاسبة والتقارير والتدقيق في الشركات الأجنبية المتواجدة في البلاد، وتطبيق معايير دولية لضمان الحوكمة الصحيحة وتحقيق الشفافية، وعلى الرغم من ذلك أوضحت الدراسات الاقتصادية المتعلقة بتحليل عوامل جذب الاستثمار الأجنبي وضعف تدفقاته أن هناك عوامل جديدة في الحوكمة ذات أهمية بالغة في التأثير على المناخ الاستثماري وهي مرتبطة بمؤشر الفساد ومؤشر الحرية الاقتصادية والإفصاح والشفافية.

ولكون الاقتصاد الجزائري يعاني من العديد من الاختلالات على مستوى الاقتصاد الوطني، فإن اعتماده على الاستثمارات الأجنبية يعد مسألة مهمة في تصحيح تلك الاختلالات من هنا جاءت فكرة هذه الدارسة التي تهدف إلى الكشف عن الدور الذي يلعبه الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة تدفقاتها المباشرة للبلاد.

2. إشكالية الدراسة:

لقد عانت الجزائر كغيرها من الدول النامية من عدم كفاية ونقص الأموال المحلية لتمويل المشاريع الاستثمارية والنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة، هذا ما حذا بنا إلى الاهتمام بموضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة كبديل لسد الفجوة الناتجة عن ذلك النقص، ولقد رافق هذا الاهتمام طرح العديد من التساؤلات حول الأسباب الكامنة وراء عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في بعض البلدان منها الجزائر، وعليه تبلورت لدينا فكرة حول أداء وكفاءة الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات، وهو ما دفع بنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تطبيق الافصاح والشفافية في حوكمة الشركات على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ما هي الجوانب المهمة في الإفصاح والشفافية من منظور حوكمة الشركات ؟

2- هل هناك أثر للإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى الجزائر؟

3. فرضيات الدراسة:

بناءا على الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة واعتمادا على أهداف الدراسة وأهميتها ومن أجل معالجة الإشكالية في إطار الأسئلة المطروحة كان لابد أن تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** يؤدي التطبيق الجيد والفعال لحوكمة الشركات في الجزائر إلى رفع كفاءة الإفصاح والشفافية وزيادة قدرة مناخ الاستثمار على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر.
- **الفرضة الثانية:** يوجد أثر ذا دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح والشفافية في بيئة الاستثمار وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4. أهداف الدراسة:

يكمن الهدف الرئيسي للدراسة في معرفة دور الإفصاح والشفافية لحوكمة الشركات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتبعه أهداف فرعية نذكر منها:

- التعرف على دور الإفصاح والشفافية في تحسين بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- معرفة أثر المتغيرات المرتبطة بحوكمة الشركات في تحسين الافصاح والشفافية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- بيان أثر الإفصاح والشفافية في اطار حوكمة الشركات على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي يمكن اعتباره من العوامل المحددة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- التعرف على أهم الآليات التي تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في أنها من الدراسات الأكاديمية القليلة التي تناولت الإفصاح والشفافية في اطار حوكمة الشركات ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر معتمدة على مخرجات المؤسسات الدولية المهتمة بالإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات ومسألة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من واقع التقارير الدولية لقياس جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر، إضافة إلى أن الأهمية الكبرى للدراسة ستظهر في الفائدة والنفع التي تعود على الجهات المهتمة بتحسين مناخ الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب، وكذلك لما لها من آثار إيجابية على الدولة ومجتمع الشركات في الجزائر. لذا سنحاول من خلال هذه

الدراسة تقديم حلول ممكنة لزيادة جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر، لكي تكون المحصلة والنتائج النهائية التي سنتوصل لها من الأسس أو العمليات التي يجب أن يراعيها المهتمون بزيادة جاذبية المناخ الاستثماري.

6. أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها دوافع موضوعية وأخرى ذاتية، وتتمثل فيما يلي:

- **الدوافع الموضوعية:**

– المساهمة في الكشف عن دور الإفصاح والشفافية في اطار حوكمة الشركات في زيادة كفاءة جاذبية مناخ الاستثمار لجذب المستثمرين الأجانب.

– تنامي النقاش على المستوى الدولي حول الاستثمار الأجنبي، وهذا ما ظهر في مؤتمرات وبرامج الأمم المتحدة والمؤسسات المالية ووكالات التنمية الدولية، فأصبح هناك اقتناع على المستوى الدولي بأن للاستثمار الأجنبي المباشر منافع جمة منها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

- **الدوافع الذاتية:**

–الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال المالية والمحاسبة.

–دراسة المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة باعتبارها موضوع الساعة، لاسيما أمام التحديات التي يفرضها الواقع الاقتصادي إلى خدمة مصالح التطور والتنمية الاقتصادية.

7. حدود الدراسة:

تحدد دراستنا لهذا الموضوع من الجانبين المكاني والزماني:

- **حدود الزمنية:** تم توزيع استمارات استبيان لمعرفة واقع حوكمة الشركات والإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية وكذا واقع جاذبية مناخ الاستثمار الأجنبي الجزائري للفترة (2010 –2021).
- **حدود المكانية:** حيث تمثل الحدود المكانية مجتمع الدراسة والتي تمت في دولة الجزائر، و توزعت على نطاق تم حصره في ولاية تيارت.

8. منهج الدراسة:

لإنجاز هاته الدراسة تم اعتماد على المنهج الوصفي لعرض الإطار النظري للإفصاح والشفافية والإطار النظري لحوكمة الشركات وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تم استخدام المنهج الإستقرائي كونه يفي بأغراض الدراسة التي تدخل ضمن دراسات العلوم المالية والمحاسبة، وذلك من خلال دراسة وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث، من أجل الوصول لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن فعالية الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات في جذب الاستثمارات الأجنبية، كما تم الاعتماد في الجانب التطبيقي لوصف وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية التي استخدمنا فيها أسلوب الاستبيان الذي تم توزيعه على مجموعة من الأفراد، حيث تمت معاجلة البيانات المتحصل عليها ببرنامج

SPSS، كأداة لتحليل المعلومات وتقدير نماذج الدراسة واختبارها، وتحليلها بهدف اختبار فروض البحث والتحقق من نتائج الاختبار وتحقيق نتائج الدراسة.

9. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي أجريت حول دور الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات وتأثيرها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن بين هذه الدراسات:

الدراسة الأولى: دراسة (هيثم محمد عبدالفتاح البسيوني، أحمد السيد زيدان،2017) أثر الإفصاح السردي على **تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية،** هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإفصاح السردي من خلال المعلومات المالية وغير المالية على قصور الإفصاح المحاسبي، وانعكاسات هذا الأثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة المصرية من أجل تحسين وتطوير المعلومات المحاسبية، حيث اعتمد الباحثان على تصميم استمارة استقصاء موجهه إلى أربع فئات وهم (المستثمرين، المحاسبين، المحللين الماليين، الأكاديميين)، وتم اختبار ثلاثة فروض لمعرفة أثر المتغير المستقل (الإفصاح السردي)على المتغيرات التابعة(قصور الإفصاح المحاسبي، الاستثمار الأجنبي المباشر)، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي ذا دلالة إحصائية عند تفعيل الإفصاح السردي حيث أنه يعتبر بمثابة تطوير وتحسين للإفصاح المحاسبي ومن ثم معالجة بعض القصور الموجه إلى الإفصاح المحاسبي، و أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى أن تفعيل الإفصاح السردي سوف يؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة المصرية، وعليه أوصى الباحثان بضرورة تبني إعداد التقارير المالية وغير المالية (الإفصاح السردي).

الدراسة الثانية: دراسة عمر ياسين خضيرات، عماد مصطفى الشدوح سنة 2014، بعنوان "**أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال spss**"، جامعة اربد الأردن، البحث عبارة عن مقال مقدم في مجلة الباحث المنارة الدولي وكانت إشكالية البحث تدور حول واقع الحاكمية الرشيدة في الدول العربية حيث استنتج الباحثان أن العلاقة ما بين مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحاكمية الرشيدة هي علاقة طردية موجبة أي إن الدول التي ترتيبها في الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتفعا، يعد ترتيبها في مؤشرات الحاكمية الرشيدة مرتفع.

الدراسة الثالثة: دراسة صفيح الصادق، بعنوان" **الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر**"، وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة أبو بكر بالقايد، الجزائر 2014-2016، عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير مستوى الحكم الراشد في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟،** حاولت هذه الدراسة التطرق للأهمية التي أصبح يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر ولما يلعبه من دور في رفع النمو ودفع عجلة التنمية، ودراسة مختلف العوامل التي أصبحت تؤثر على المناخ الاستثماري، وسعى الباحث إلى قياس مدى تأثير الحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر، حيث تم التوصل أن كل من الاستقرار السياسي ودور القانون يلعبان

دورا إيجابيا، بينما يؤثر كل من نوعية التنظيمات ومستوى الديمقراطية سلبيا على التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر، ليصل بذلك إلى جملة من النتائج التي تسعى لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر والمتمثلة في:

- ✓ تحقيق الاستقرار السياسي ودعمه من خلال تفعيل وتجسيد الممارسات الديمقراطية عن طريق تحقيق الشفافية والنزاهة في العمليات الانتخابية.
- ✓ تدعيم حرية وسائل الاعلام لضمان تفعيل الشفافية والمساءلة.

الدراسة الرابعة: دراسة جعفري ابراهيم، بعنوان" **دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة شركة رونو الجزائرية**"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة مستغانم، 2017. عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية: "**كيف تسهم الحوكمة المؤسسية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟**"، حيث توصل الباحث من خلال دراسته إلى:

- ✓ حوكمة الشركات هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.
- ✓ تسمح حوكمة الشركات بمحاربة الفساد الداخلي في الشركات والإدارات الحكومية.
- ✓ سنت الجزائر عدة قوانين قصد تحفيز الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ تعمل أبعاد حوكمة الشركات كالشفافية والإفصاح في جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات.

10. هيكل الدراسة:

سعيا لتحقيق الأهداف المسطرة قصد إعطاء القدر الكافي من الاهتمام والتركيز وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: بعنوان " أسس ومفاهيم حول الإفصاح والشفافية لحوكمة الشركات واستقطاب استثمار الأجنبي المباشر " حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للإفصاح والشفافية حيث تطرقنا إلى مفهوم الإفصاح وأنواعه والمقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأيضا مفهوم الشفافية وشروطها والعلاقة التي تربط بين الإفصاح والشفافية، أما المبحث الثاني خصصناه إلى مفاهيم حول حوكمة الشركات حيث تناولنا التطور التاريخي لحوكمة الشركات وكذا مفهوم حوكمة الشركات مع الإشارة إلى مبادئها ومحدداتها وأيضا أبعاد واتجاهات حوكمة الشركات، أما المبحث الثالث خصصناه للإطار النظري ولمفاهيمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تطرقنا إلى مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهميتها، وكذا الخصائص المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، أما المطلب الثالث فتطرقنا فيه إلى استراتيجيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بعرض دوافع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثارها في البلدان المضيفة للاستثمارات.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة حاولنا فيه دراسة كفاءة الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تقييم قدرة الجزائر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة (2010-2021)، أما المبحث الثاني فاستعرضنا فيه الإطار

المنهجي والوصفي للدراسة الميدانية وذلك بالتطرق إلى بيانات الدراسة وكذا متغيراتها والفرضيات المرتبطة بذلك وكذلك استعراض كيفية بناء الاستبيان وحدود الدراسة الإستبيانية والمشاكل التي اعترضتها والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل الاستبيان، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى الإطار العملي والتطبيقي للدراسة الميدانية بدءا بإجراءات بناء الاستبيان وتحليل معلومات عينة الدراسة، ليتم في النهاية عرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الأول

أسس ومفاهيم حول الإفصاح والشفافية لحوكمة الشركات واستقطاب استثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعد الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات أحد أهم العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من دول العالم، إذ يتيح الإفصاح والشفافية للشركات إظهار أدائها المالي وإدارتها بصورة واضحة وشفافة، وبتالي تعزيز مصداقيتها وثقة المستثمرين الأجانب فيها.

وبالنظر إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول، فإن الإفصاح والشفافية يلعبان دورا هاما في تحسين بيئة الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولتحقيق الشفافية والإفصاح يتطلب إدارة فعالة ومسؤولة للشركات وتحقيق التوازن، يتم تعزيز دور الشركات كمحرك للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المجتمعية.

وتعد الجزائر واحدة من أهم الدول التي تشهد جهودا متزايدة لتعزيز الشفافية والإفصاح في حوكمة الشركات وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن خلال هذا البحث سنحاول دراسة دور الإفصاح والشفافية لحوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتحليل التحديات والفرص المتعلقة بهذا الجانب، وتقديم بعض التوصيات لتحسين بيئة الاستثمار في الجزائر وزيادة جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى الإطار النظري للإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر باستعراض المباحث الثلاثة وهي كالاتي:

المبحث الأول: الإطار النظري للإفصاح والشفافية.

المبحث الثاني: مفاهيم حول حوكمة الشركات.

المبحث الثالث: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الاول: الإطار النظري للإفصاح والشفافية

يعتبر الإفصاح والشفافية من أحد المبادئ الرئيسية لحوكمة الشركات، حيث يعد أهم اهتمامات المؤسسات الاقتصادية، إذ يستوجب عليها عرض المعلومات المالية الموثقة والملائمة التي تخدم أغراض المستثمرين، ويتحقق ذلك من خلال وجود اسس ومعايير موحدة ملزمة للشركات والممارسين المهنيين، وتسعى إلى تحقيق القياس السليم والإفصاح المحاسبي والشفافية في عرض المعلومات المالية.

المطلب الأول: عموميات حول الإفصاح:

إن موضوع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية من المواضيع التي نالت اهتمام العديد من المهتمين بشأن المحاسبي على المستوى النظري والعلمي ، بحيث توفر العديد من البيانات والمعلومات التي تتعلق بنشاطات المؤسسة، والتي يمكن الاعتماد عليها بغرض الوصول الى اتخاذ قرار أو إبداء رأي ما بشأن تلك المؤسسة.

أولا: تعريف الإفصاح

– يعني الإفصاح اتباع سياسة الوضوح و إظهار جميع الحقائق المالية الهامة، التي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية، اي يهدف الإفصاح الى تمييز الظاهرة موضع الدراسة، وتوضيح معالمها بشكل يسهل فهم المعنى المقصود. (لخضر و أعمر ، 2018، صفحة 44)

كما عرفته الهيئة السعودية المحاسبين القانونيين بأنه: إيضاح المعلومات ذات الطبيعة العامة التي يتعين إيضاحها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة. (وليد و حسين، 2014، صفحة 81)

– ويعرف ايضا بأنه: بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف إلى نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها. (قاضي ، 2020، صفحة 08)

– إذن فالإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية الى المهتمين بها، في شكل قوائم تختلف باختلاف المنفعة المنشودة، على أن تشمل هذه التقارير جميع المعلومات اللازمة والضرورية.

ثانيا: أنواع الإفصاح:

يمكن التطرق لأنواع الإفصاح المحاسبي في الشكل التالي:

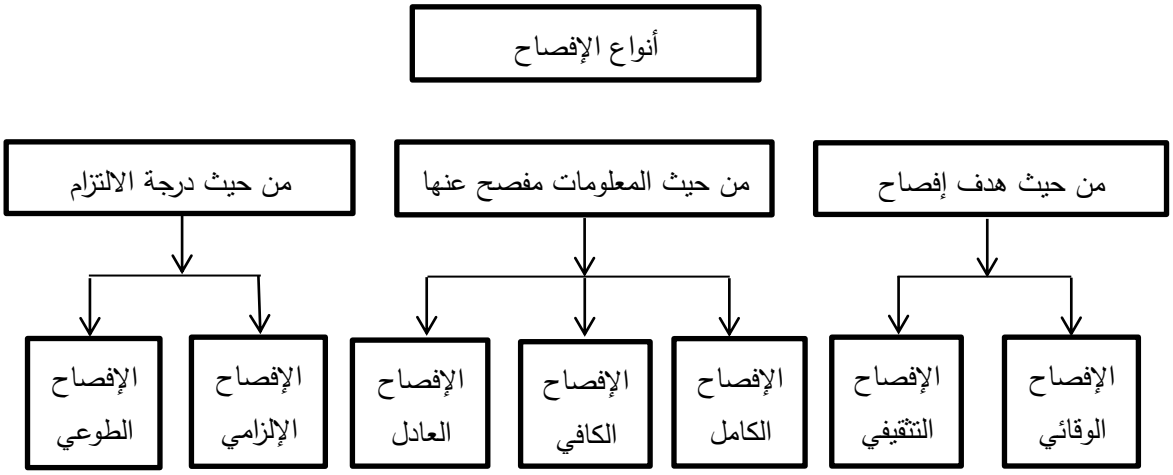

شكل (01-01): يوضح أنواع الإفصاح المحاسبي (طحاح و قمان، 2020، صفحة 575)

أ) **الإفصاح الوقائي:** يمثل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم، حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي ويسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي)، ويتطلب الكشف عن الأمور الآتية:

- ✓ السياسة المحاسبية.
- ✓ التغير في السياسة المحاسبية.
- ✓ تصحيح الأخطاء في القوائم المالية.
- ✓ المكاسب والخسائر المحتملة.
- ✓ الارتباطات المالية والأحداث اللاحقة.

ب) **الإفصاح التثقيفي:** فقد ظهر هذا النوع من الإفصاح اثر تزايد أهمية الملائمة، حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كالإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي...الخ.

ت) **الإفصاح الكامل (التام):** إن الإفصاح التام عن المعلومات والبيانات المحاسبية يوجب إظهارها بالكامل في القوائم المالية، بحيث تكون هذه البيانات والمعلومات ضرورية وتخدم مستخدمي القوائم المالية، ويتطلب الإفصاح التام أن تصميم القوائم المالية بحيث تصور بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت في المؤسسة خلال مدة زمنية ما. كما يجب أن تحتوي على معلومات وبيانات كافية تكون مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي، ولا يعني الإفصاح التام عرض كافة التفاصيل من احداث وعمليات دون تمييز وذلك لسببين هما:

- ✓ أن انتاج المعلومات يحتاج الى تكلفة لأن المعلومات سلعة اقتصادية ذات قيمة.

✓ أن كثرة التفاصيل غير مهمة تعمل على تخفيض القدرة على الاستيعاب.

ث) **الإفصاح الكافي:** يعني ضرورة الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات والبيانات المحاسبية الواجب إظهارها في القوائم المالية لجعلها غير مضللة، ويعتبر هذا النوع أكثر استخداما والذي يعتمد أساسا على توفير المعلومات و البيانات الكافية التي تتفق مع حاجات المستفيدين و المستخدمين لها. وإن شيوع استخدام هذا النوع من الإفصاح جاء بسبب كونه يمثل خلاصة ما جاء في الإفصاح الكامل و العادل.

ج) **الإفصاح العادل:** يقصد به أن تكون المعلومات والبيانات التي تفصح عنها المؤسسة عادلة ومتساوية لكل المستفيدين منها دون تمييز، بحيث يهتم هذا النوع بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية.

ح) **الإفصاح الإلزامي:** يتمثل هذا النوع من الإفصاح على ما تقدمه المؤسسة من معلومات وبيانات وفقا لبعض المعايير المحاسبية المحلية أو الدولية أو التي تقدم بناءا على القرارات واللوائح القانونية أو الادارية يتم بموجبها الالتزام التام، وعادة ما تكون هناك عواقب عند مخالفتها وبذلك يأتي الالتزام القانوني والشكل القانوني لهذا النوع من الإفصاح نتيجة لصدور قانون أو تعليمات ملزمة بتقديم نوع وكمية المعلومات والبيانات المحاسبية في اوقات تحدد في الغالب ولا يمكن تجاهلها.

خ) **الإفصاح الطوعي:** يقصد به تقديم لمعلومات الاضافية أكثر من المتطلبات القانونية. (أحمد، 2020، الصفحات 44-48)

ثالثا: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي:

يرتكز الإفصاح عن المقومات أساسية هي:

1. تحديد المستخدم أو المستهدف للمعلومة المحاسبية: يمكن تصنيف مستخدمو المعلومات المحاسبية إلى مجموعتين: تتمثل المجموعة الأولى في أصحاب المصالحة المباشرة وهم الملاك، الدائنون، الإدارة، السلطة الضريبية وكذلك المستهلكون، أمّا المجموعة الثانية وتتمثل في مستعملي المعلومة المالية ذو المصلحة الغير مباشرة وهم المحللون الماليون، أسواق المال، المحامون...الخ.

2. تحديد طبيعة المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها ونوعها: يجب أن تمتاز المعلومة المالية المفصح عنها بخصائص نوعية حتى تتلاءم مع احتياجات أصحاب متخذي القرار، كما حدد مجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB) في قائمة المفاهيم رقم 02 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تميز بين المعلومات الأكثر فائدة والمعلومات أقل فائدة لأغراض اتخاذ القرار بالمقابل وضع (FASB) محددات عدة هي (الكلفة، المنفعة، الأهمية النسبية، الحيطة والحذر).

3. تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية: تعد الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة اعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي من لاستخدام هذه المعلومة من جهة أخرى.

4. تحديد أساليب الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية وطرائقه: إن تحقيق إفصاح المناسب يكون من خلال استخدام أساليب وطرق تسمح بتسهيل الفهم في المعلومات من خلال التركيز على الأمور الجوهرية، ورغم تطور وتعدد الأساليب العرض الاّ أن أسلوب القوائم المالية الأساسية بالإضافة إلى الملحقات والإيضاحات يبقى الأسلوب الأنسب والأفضل لضمان سهولة الفهم.

5. التوقيت المناسب للإفصاح المحاسبي: ومعناه توفر المعلومات لصانعي القرار قبل أن تفقد المعلومة قدرتها على صنع القرار، كما أن احترام هذه الخاصية تضمن سهولة المقارنة واظهار التغيرات الحاصلة في الكيان. (طحاح و قمان، 2020، صفحة 576)

المطلب الثاني: ماهية الشفافية.

تعتبر الشفافية من المفاهيم الحديثة والمتطورة في الحوكمة، والتي يجب أن تأخذ الإدارة بها لما لها من أهمية على الشركة والأطراف المعنية بها، وتعني الشفافية الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل شيء قابلا للتحقيق.

أولا: مفهوم الشفافية:

– تعني الشفافية "الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعنية بمراقبة أداء الحكومة وخضوع الممارسات الإدارية والسياسية للمحاسبة والمراقبة المستمرة. (محمد س.، 2012، صفحة 280)

– هي حق الأفراد في المعرفة كافة المعلومات حول طرق وإجراءات ممارسة العمل، أو مختلف القوانين والأنظمة المتبعة، وكذا آلية اتخاذ القرار في ظل توفر عوامل مهمة وهي المسائلة والمشاركة والإفصاح. (زهرة، 2018، صفحة 309)

– أمّا هيئة الأمم المتحدة فقد عرفت الشفافية بأنها: "حرية تدفق المعلومات، أي توفير المعلومات بطريقة متفتحة تسمح لأصحاب المصالح بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الاخطاء". (لخضر و أعمر ، 2018، صفحة 44)

– وتعني ايضا "تحرر الإدارة من غموضها وانغلاقها، ويشمل معناها وضوح وفهم القواعد التشريعية والتنظيمية وسهولة الاطلاع على الممارسات الفعلية تماما. (ليندة و حليم ، 2020، صفحة 538)

ومن خلال تعاريف السابقة نقول أن الشفافية هي عبارة عن توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها.

ثانيا: شروط الشفافية:

هناك عدة شروط يجب توفرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها:

1. أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها.
2. أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت .
3. أن تكون شارحة نفسها بنفسها فما قيمة الشفافية الغامضة أو الغير شفافة، فقد تقوم بعض الشركات بنشر قوائمها المالية في الصحف لاستفاء الشكل القانوني بدون مرافقتها أو بدون تقرير مراقب الحسابات أو تفصيل البنود.
4. أن يعقب الشفافية المسائلة، فالشفافية بحد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة.

المطلب الثالث: العلاقة بين الإفصاح والشفافية.

إن الإفصاح والشفافية مطلب أساسي وضروري لبناء ثقة المستثمرين والمتعاملين بالسوق، على اساس إعطاء الفرصة للجميع للحصول على المعلومات الدقيقة وبوقت كاف وبآلية سليمة وواضحة وفي حدود التنظيمات التي وضعتها هيئة السوق المالية الإلزامية على أن تشمل المسائلة والمحاسبة لكل من يحاول إخفاء المعلومات عن المصالح مختلف الأطراف ذات المصلحة وخدمة المصلحة العامة، وذلك من خلال: (سمسوم، 2022، الصفحات 316-317)

1. توفير معلومات تتسم بالشفافية والنفعية ترتبط بالمشاركين بالسوق وصفاتهم، وذلك من أجل وجود سوق منظم وكفئ، كما أنه يمثل أحد أكثر الشروط السبقة الهامة لغرض تفعلي كفاءة سوق رأس المال.

2. يشير مصطلح الشفافية إلى مبدأ خلق بيئة يتم من خلالها جعل المعلومات سهلة الوصول إليها ومرئية وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق، أما الإفصاح فهو يشير إلى عملية أو منهجية المرتبطة بتوفير المعلومات وجعل قرارات السياسة معروفة من خلال نشرها في التوقيت المناسب، ويوجد مصطلح رئيسي مرتبط بالشفافية والإفصاح وهو المسائلة المحاسبية، والذي يشير إلى حاجة المشاركين بالسوق بما فيها السلطات إلى تبرير تصرفاتهم وسياستهم وقبول المسؤولية الخاصة بقراراتهم والنتائج المترتبة عليها.

3. يعتبر مفهوم الشفافية أساسي و ضروري لتطبيق مفهوم المساءلة المحاسبية، والتي يتعين تحملها عن طريق المجموعات الرئيسية للمشاركين بالسوق والمقترضين.

4. أصبحت مصطلحات الشفافية والإفصاح المحاسبي موضوعات جدلية، حيث أن الشفافية تجبر المؤسسات على مواجهة حقيقة المواقف وتجعل المختصين أكثر حرصا على تحمل مسؤولياتهم.

5. الشفافية والمساءلة تحسن من جودة اتخاذ القرار في كافة المؤسسات، فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية وذلك من أجل الحفاظ على المصالح المساهمين والأطراف الأخرى.

المبحث الثاني: مفاهيم حول حوكمة الشركات

لقد أصبحت حوكمة الشركات من المواضيع المهمة التي فرضت نفسها على المنظمات الدولية وجدول أعمال المؤسسات، خصوصا بعد التغيرات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة والمتمثلة في الازمات الاقتصادية وانهيارات مالية لعديد الشركات، وذلك نظرا للغش المالي والفساد الاداري في بعض الشركات الدولية العملاقة، الأمر الذي دعا الى إيجاد معايير أفضل لتنظيم والمراقبة والإشراف الفعال على الشركات والالتزام بالأنظمة الداخلية والخارجية المنظمة للشركات او ما يطلق عليها "حوكمة الشركات".

المطلب الأول: نشأة ومفهوم حوكمة الشركات

أصبحت حوكمة الشركات من بين المواضيع الحديثة بحيث تم التطرق اليها في جميع الميادين و على كافة المستويات، وذلك بعد سلسلة الازمات والفضائح المالية التي شهدتها العديد من دول العالم وبالأخص الدول المتقدمة.

أولا: نشأة حوكمة الشركات

تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) هي المؤسس لحوكمة الشركات، ففي عام 1998 قام مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بطلب الاشتراك مع الحكومات الوطنية لأعضاء المنظمة وغيرها من المنضمات الدولية والقطاع الخاص بوضع مجموعة من المبادئ والارشادات الخاصة بحوكمة الشركات، كما قامت في عام 1999 بتعاون مع البنك الدولي بإصدار مبادئ حوكمة الشركات التي شملت عدة محاور تتعلق بالإدارة واصحاب المصالح وحقوق المساهمين، وقامت لجنة بازل الثانية في نفس العام بإصدار ارشادات تتعلق بحوكمة الشركات والتشجيع من قبل العديد من دول العالم، حتى ان تم تأسيس مواقع خاصة على الشبكة الالكترونية.

وفي عام(2001-2002) انهارت العديد من الشركات الامريكية العملاقة بسرعة غير متوقعة رغم ان تقاريرها المالية كانت تشير إلى تحقيق أرباح عالية، وقد ترتب على ذلك انعدام ثقة مستخدمي القوائم المالية ومن ثم ظهر بقوة إعمال مفهوم الشركات كأداة تساعد في عملية الاشراف والرقابة والمسائلة على انظمة وقوانين الشركات ومدى التزام بتنفيذها.

ومن خلال ما سبق فان سلسلة الأحداث التي تلاحقت على مدار القرن الماضي، وحالات الفشل وعسر المالي التي طالت الكثير من مؤسسات اعمال الاقتصادية وبنوك التجارية في العالم، قد وضعت موضوع حوكمة الشركات على رأس اهتمامات العديد من المنظمات الدولية المهنية والأكاديمية، الأمر الذي ساعده وبشكل مهم على تطور وظهور مصطلح الحوكمة في دول العالم، وهذا بدوره ساعد معظم الدول خاصة الدول التي اقتصادها في نمو مستمر مما جعلها تطور أنظمتها المحاسبية والمالية.

ثانيا: مفهوم حوكمة الشركات

يعتبر لفظ الحوكمة الترجمة العربية للأصل الانجليزي Governance وقد توصل مجمع اللغة العربية لتعريف هذا المصطلح، حيث تم استخدام مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة والحاكمية والحكم الرشيد والجيد أو الفعال.

وفي ما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم:

– عرفتها لجنة (Cadbury) البريطانية على أنها نظام تكاملي للرقابة يشمل النواحي المالية والمحاسبية ونواحي اخرى (قانونية، سياسية، اقتصادية...الخ) ويتم من خلاله إدارة الشركة والرقابة عليها. (تقرارت و بن عيشي، 2021، صفحة 20)

– فتعرف مؤسسة التمويل الدولية(IFC) الحوكمة بأنها" هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها. (وليد و حسين، 2014، صفحة 24)

– كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) أن حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة والمجلس وإدارتها و مساهميها وذوي المصلحة الاخرين، وتقدم حوكمة الشركات أيضا الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة وتحدد وسائل انجاز تلك الاهداف والرقابة على الأداء. (وليد و حسين، 2014، صفحة 24)

– هي إجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة(مثلا: المساهمين...الخ) لتوفير إشراف على مخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة. (طارق، 2007–2008، صفحة 11)

– ومن التعاريف السابقة فإن حوكمة الشركات هو النظام الذي يتم من خلاله توجيه أنشطة الشركات الاقتصادية ومراقبتها على أعلى المستويات من أجل تحقيق أهداف الشركة والوفاء بالمعايير الازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية.

المطلب الثاني: محددات حوكمة الشركات ومبادئها

حاز موضوع حوكمة الشركات على قدر من اهتمام لدى السلطات الإشرافية والرقابية والمنضمات الدولية، سواء على المستوى الدولي او الاقليمي، حيث قامت العديد من المنضمات اقتصادية وهيئات الرقابية عالمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ومؤسسة التمويل الدولية بإصدار مبادئ دولية تتضمن معايير وافرة للحوكمة في مختلف الشركات، بحيث أصبحت هذه المبادئ بمثابة قواعد دولية متفق عليها.

أولا: المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات

لتتمكن الشركات بل الدول من الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات والعوامل الأساسية التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، وفي حالة عدم توفر تلك العوامل فإن تطبيق هذا المفهوم وحصول على مزاياه يعتبر أمرا مشكوك فيه، وتشتمل هذه العوامل والمحددات على مجموعتين:

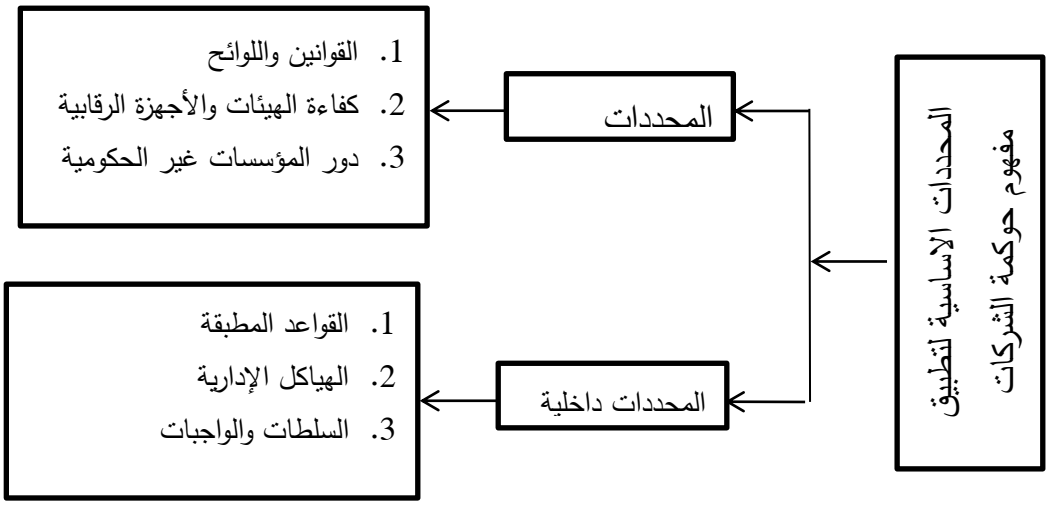

الشكل (01-02): يوضح المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات (محمد ، 2009، صفحة 22)

المحددات الخارجية:

وهذه المحددات تمثل البيئة أو المناخ الذي تعمل من خلاله الشركات والتي قد تختلف من دولة الى أخرى وهي عبارة عن:

أ) القوانين واللوائح التي تنظم العمل في الاسواق مثل: قوانين الشركات وقوانين سوق المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس وأيضا القوانين التي تنظم المنافسة والتي تعمل على متع الاحتكار.

ب) وجود نظام مالي جيد حيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع على التوسع والمنافسة الدولية.

ت) كفاءة الهيئات والاجهزة الرقابية مثل: هيئات سوق المال والبورصات وذلك عن طريق احكام الرقابة على الشركات، والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها، وأيضا وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات.

ث) دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية، والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة وتتمثل هذه المؤسسات غير الحكومية في جمعيات المحاسبين والمراجعين ونقابات المحاميين على سبيل المثال.

المحددات الداخلية:

وهي تشتمل على قواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركة والتي تضمن وضع هيكل إداري سليم يوضح كيفية اتخاذ القرار المالي داخل الشركة وتوزيع السلطات والواجبات بين الاطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة وإدارة المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل (محمد ، 2009، الصفحات 23-24)، ومن بين المحددات ما يلي:

أ) آلية توزيع السلطات داخل الشركة.

ب) الآليات والقواعد والأسس المنظمة لكيفية اتخاذ القرارات الأساسية في الشركة.

ت) العلاقة الهيكلية بين الجمعية العمومية للشركة ومجلس إدارتها والمديرين التنفيذين ووضع الآلية المناسبة لهذه العلاقة مما يحقق من التعارض بين مصالح هذه الاطراف الثلاثة وصولا لتكامل هذه المصالح. (احمد، مارس 2007)

ثانيا: مبادئ حوكمة الشركات

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإصدار خمسة مبادئ أساسية لحوكمة الشركات وبعد مراجعتها في أفريل 2004 اضافت المبدأ السادس. وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

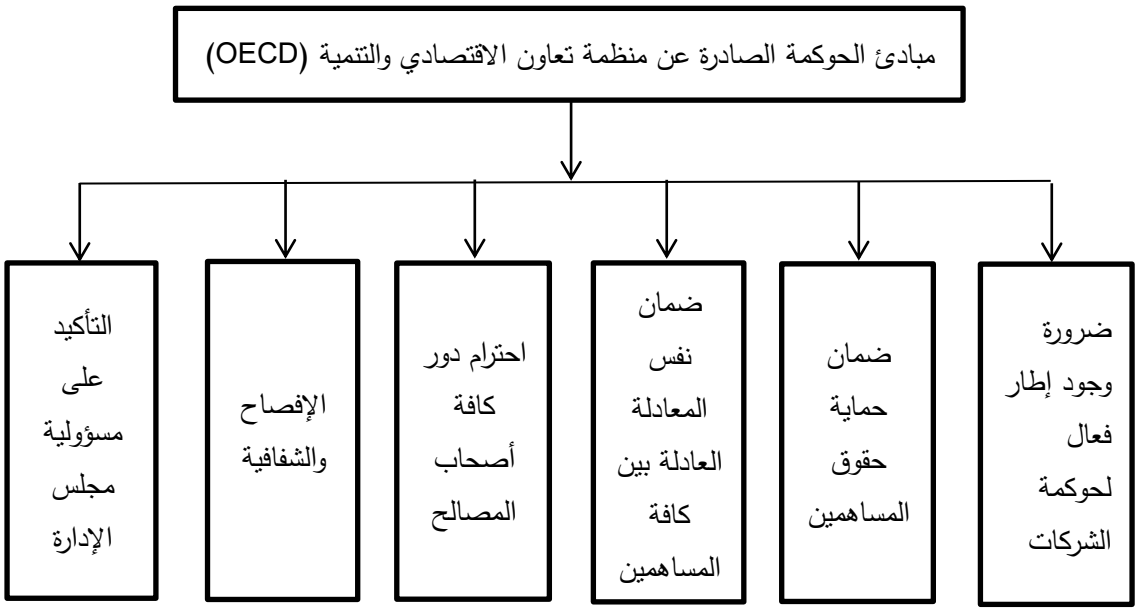

الشكل (01-03): يوضح مبادئ الحوكمة وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (عبد الوهاب و شحاته، 2006-2007، صفحة 85)

1) ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

2) حقوق المساهمين: بحيث ينبغي أن يكفل إطار اساليب ممارسة الحوكمة في الشركات حماية حقوق المساهمين، ويجب أن يكون المساهمون على معرفة كاملة بما يحدث داخل الشركة وأن يكون لديهم قدرة كاملة على فهم ومعرفة وإدراك كافة النواحي الخاصة بالقوائم المتعلقة بالحفاظ على حقوقهم وعلى مصالحهم الخاصة.

3) المعاملة المتساوية للمساهمين: بما في ذلك المساواة بين المساهمين الأقلية والمساهمين الأجانب، كما يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى فئة واحدة نفس المعاملة المتساوية.

4) دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات تحديد دور أصحاب المصالح من الموردين، مقرضين، موظفين، ومستهلكين وغيرهم، كما يحددها القانون واحترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح وإتاحة التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق و تشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح في مجال خلق فرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

5) الإفصاح والشفافية: بحيث ينبغي الإفصاح الصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وتطور الأداء وبيانات حقوق الملكية وكبار المساهمين، وكذلك وجود خارجية مستقلة بواسطة مراجع كفئ ومستقل.

6) مسؤولية مجلس الإدارة: بحيث يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات مسؤوليات مجلس الإدارة ويجب أن تكون واضحة ومحددة ومعلنة سواء من حيث الصلاحيات والمسؤوليات والحقوق والواجبات والمزايا والأجور والمكافآت، ومن أهم مسؤوليات المجلس مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة ووضع الموازنات السنوية والإنفاق الرأسمالي، وخطط النشاط ومراجعة الأداء وإدارة المخاطر وضمان سلامة التقارير المالية للشركة وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين. (قاضي ، 2020، صفحة 05)

المطلب الثالث: أبعاد واتجاهات حوكمة الشركات

إن حوكمة الشركات مفهوم متعدد الأبعاد والاتجاهات، وسوف نتطرق إليها فيما يلي:

أولا: أبعاد حوكمة الشركات

لحوكمة الشركات عدة أبعاد، نذكر منها:

1. البعد الاقتصادي أو الاستثماري: الاقتصاد على المستوى الكلي، ودرجة المنافسة في السوق وتوفر نظام المعلومات المالية والمعلومات الغير مالية، التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل وإدارة المخاطر

وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة واستمرارها في الأجل الطويل، ويتضمن هذا البعد ما يلي: تقارير السنوية، السياسات المحاسبية المتبعة، تقارير الإفصاح المالي، التدقيق الخارجي ومقاييس الإنجاز، ويشمل التدقيق الداخلي، لجان التدقيق، إدارة المخاطر، الرقابة الداخلية الموازنة التقديرية، تدريب الموظفين.

2. البعد الاجتماعي والقانوني: الذي يحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح المختلفة من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى. وتتمثل المسؤولية الاجتماعية في حماية حقوق الأقلية وصغار المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية ويتضمن هذا البعد ما يلي: تحديد الواجبات، توزيع المسؤوليات، الهيكل التنظيمي وحطوط التفويض للسلطات، تعيين الإدارة العليا والإدارة التنفيذية...الخ.

ويشمل التحكم بقيم المؤسسة وأخلاقياتها وبمستوى عال من السلوك الأخلاقي والسلوك المثالي فيها والتقيد بقواعد السلوك المهني.

3. البعد البيئي: العمل على حماية البيئة من أثر إنتاج السلعة أو بيعها أو تقديم خدمة. (مهى محمود، 2008، الصفحات 98-99)

ثانيا: اتجاهات حوكمة الشركات

فالحوكمة لها اتجاهات ما قبلها وما بعدها ولها ما فوقها وما تحتها، ولكل إتجاه من هذه الاتجاهات ممارسات كما أن لكل منها معنى ومضمون يمثل القلب النابض لها، وفي الوقت ذاته فإن للحوكمة أربعة أطراف تشكل أذرعها المتحركة في كافة الاتجاهات، وتتمثل فيما يلي: (محسن، 2005، الصفحات 109-115)

1. ما قبل الحوكمة: يختلف الوضع العام في المجتمع بين الجماهير ذات العلاقة قبل الحوكمة عما سيكون بالطبع بعدها، كما أن حالات عدم وجود الحوكمة، وما يترتب عليه من الفساد الإداري، حيث يؤدي انتشار حالات التسيب إلى إصابة المجتمع بالإحباط والإكتاب الاقتصادي، وكذلك أسهم الشركات التي طرحت للخصخصة والتي حققت أسعار أسهمها انخفاضا حادا في قيمتها السوقية وبتالي فإن عدد كبير من المستثمرين خاصة المستثمرين الثقة في الأسهم، وفي الاستثمار فيها هو ما دعا الى دراسة أوضاع ما قبل الحوكمة.

2. ما بعد الحوكمة: عندما تحدث الحوكمة يزداد اهتمام الأفراد وتنشيط مشاركاتهم الإيجابية في الاستثمار ويزداد عنصر الثقة في المستقبل، وإحداث حالة من الانتعاش والرواج الاستثماري، ممّا يؤدي إلى تمتع المجتمع بالعديد من مزايا جذب الاستثماري، فضلا عن مزايا أخرى كثيرة للحوكمة أهمها:

- ✓ زيادة تدفق الاستثمارات الخارجية إلى داخل الوطن.
- ✓ زيادة إقبال الأفراد المحليين على توطين استثماراتهم في الداخل.
- ✓ نمو وتراكم العائدات الاستثمارية وتحقيقيها للتكوين الرأسمالي والتراكم الرأسمالي.
- ✓ انتشار مراكز الاستثمارات في المناطق الجغرافية جديدة.
- ✓ التعدد والتنوع في مجالات الاستثمار.

3. ما فوق الحوكمة: إن نظام ما فوق الحوكمة يهتم بقيمة الهرم الإداري، أي بالإدارة العليا للشركات وبتوزيع اختصاصات ومسؤوليات وسلطات كل أصحاب القرار، ليصبح هذا القرار سليما وفعالا ومنجزا ولا يتضمن أي فساد أو انحراف أو متاجرة بالنفوذ أو السلطات...الخ، وهو ما يعني اتخاذ سلطة الإدارة لدورها في الرقابة والإشراف وفي الوقت ذاته فإنها أي إدارة عليا لا توجد ذاتها بل يتم اختيار أفرادها بدءا من رئيس مجلس الإدارة وأعضائه وكذلك كبار المديرين التنفيذيين من جانب الجمعية العمومية للمساهمين، فإنها بصورة أو بأخرى تخضع أيضا للمساءلة والتقييم والمحاسبة، كما أنها تحتاج الى سلطات تديرها تخطيطا وتوجيها وتنظيما ومن ثم يتعين أن يكون هناك كيان إداري مؤسسي يشرف على الحوكمة، وبتالي إذا كانت سلطة الحوكمة العليا هي سلطة إدارية فإن أدوات الإدارة الرئيسية هي:

- ✓ **سلطة التخطيط:** لنشر الفكر وثقافة الحوكمة الذاتية في مجتمع الشركة سواء كانوا عاملين في مستوى الإدارة العليا أو الإدارة الوسطى أو الإدارة التنظيمية.
- ✓ **سلطة التنظيم:** لإيجاد الهيكل والبيان التنظيمي القادر على إحداث قدر كبير من الحوكمة الإدارية وإيجاد الوظائف التي تدعم الحوكمة وتساعد على نشر أثارها وتأثيرها العام في الشركة.
- ✓ **سلطة التوجيه:** لاستخدام وتطبيق الحوكمة باعتبارها فرضية من فرضيات الوجود للشركة ومقوما رئيسيا من مقومات استمرارها وباعتبارها الإطار العام الذي يحمي المصلحة العامة لمجتمع الشركة.
- ✓ **سلطة الرقابية:** تعمل على متابعة أداء الحوكمة وعلى تطور تأثيرها وعلى مدى امتداد أثرها ومدى فعالية هذا الأثر.

4. ما تحت الحوكمة: يتصل ما تحت الحوكمة بعمليات تنفيذ وممارستها، ومن ثم بسلطات تنفيذ التوجيهات والتعليمات المنظمة للحوكمة وهو أمر يرتبط بعدة عناصر رئيسية أهمها ما يلي:

- ✓ مدى جودة الحوكمة.
- ✓ مدى فعالية الحوكمة.
- ✓ مدى الاقتناع بها والالتزام بأحكامها وضوابطها.
- ✓ مدى الابتعاد عن نواهيها وعدم مخالفتها.

فالبعد التحتي للحوكمة يرتبط بالتنفيذ ويرتبط أكثر بالنتائج التي تحققها الشركات من تطبيق وتنفيذ الحوكمة وبالتالي إذا كانت هذه النتائج إيجابية فسوف تكون عناصر تشجيع وتحفيز لمجتمع الشركات على تطبيق الحوكمة.

ومن هنا فإن الفساد والإفساد في الشركات سوف يعمل على عدم الالتزام بتطبيق الحوكمة بل على استخدام الخداع والتزييف واتساع مناخ العام من اللامسؤولية ومن الفوضى، وبتالي تزداد الحاجة إلى تأكيد أهمية وضرورة الالتزام بتنفيذ الحوكمة كما يجب أن تكون وعدم التهاون مع من تسول له نفسه المساس بيها، خاصة فيما يتصل بجوانها وأبعادها التحتية والتي يوضحها لنا الشكل التالي:

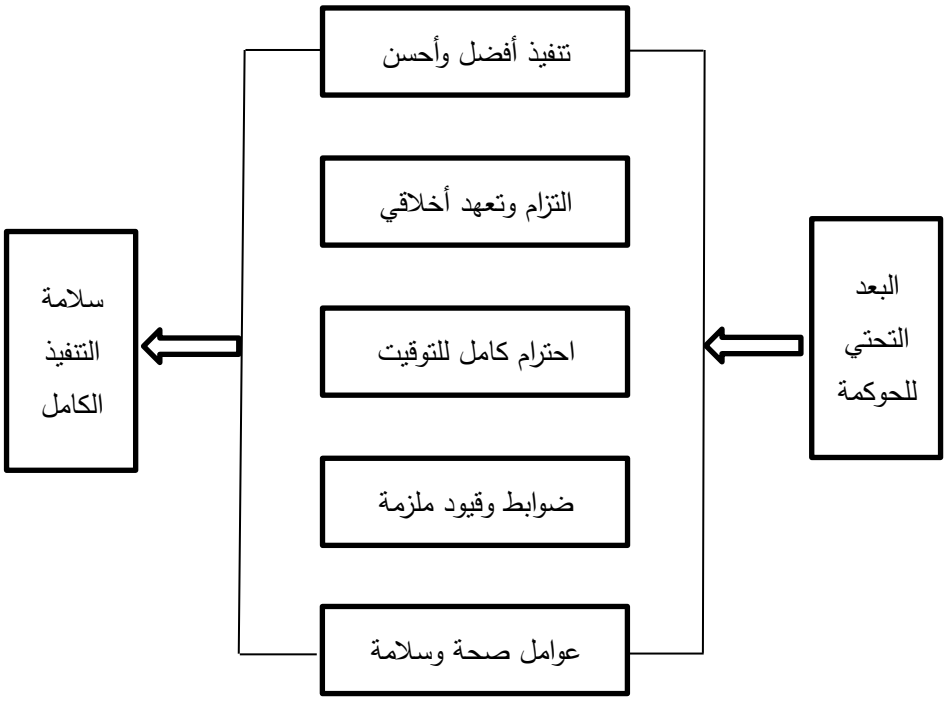

الشكل(01-04): البعد التحتي للحوكمة

المبحث الثالث: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي ذو أهمية بالغة في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ يعتبر عاملا مكملا للاستثمار المحلي في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، لذلك تتنافس معظم الدول في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يؤدي إلى زيادة حصتها منه، ويحقق التوافق مع الإمكانيات والأهداف الوطنية للبلدان المضيفة له، ولتحقيق هذه الغاية قامت العديد من الدول إلى سن التشريعات وتنفيذ السياسات وتصميم الحوافز الجاذبة بغرض تحسين المناخ العام للاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأهميته

يعد الاستثمار الأجنبي أحد روافد التنمية وحركاتها لاسيما في البلدان النامية، ونظرا للادخارات المنخفضة في تلك البلدان وشح حجم المساعدات والمنح المالية في البلدان المتقدمة وصعوبة الحصول على الاقتراض الخارجي، فتوجهت تلك الدول إلى أسلوب آخر لتنمية بلدانها، فما وجدت سوى الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

- هو ذلك الاستثمار الذي يقام في الدولة المضيفة، إلاّ أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية، فهو إذا استثمار أجنبي مباشر، وتختلف أنواعه وآماده حسب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم:

– هو عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأصلية الى الشركة التابعة لها في الخارج، أو شركة ملكيتها في شركة اخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10%. (سليمان، 2013، صفحة 23)

– ولقد عرفت اللجنة المنبثقة عن مؤتمر اتحاد القانون الدولي الحادي والخمسين الاستثمار الأجنبي على أنه" تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر إلى البلد المستفيد بغير تنظيم المباشر. (أشرف ، 2013، صفحة 19)

– هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح "المستثمر المباشر"، وإلى المؤسسة باصطلاح "مؤسسة الاستثمار المباشر". (ماجد، 2011، صفحة 98)

– ومن خلال هذا فإن الاستثمار الأجنبي هو ذلك النوع من الاستثمارات التي يتضمن سيطرة على عملية الانتاج من قبل مستثمر أجنبي في البلد مضيف، مع الحق في الإدارة الذي سببه الملكية الكلية أو الجزئية للمشروع.

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

ينظر للاستثمار الأجنبي على أنه مصدر رئيسي من مصادر تمويل الخارجي لبعض الدول النامية وبالذات الدول ذات الدخل المتوسط، حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله وتستفيد ممّا تمتلكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية، ويمكن لنا أن نلخص أهمية الاستثمار الأجنبي فيما يلي: (أشرف ، 2013، الصفحات 27-30)

1. لا يشكل عبئا على الاقتصاد المضيف، كالمدفوعات التي تدفعها الدولة على القروض الخارجية.
2. تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربع فجوات في الاقتصادات الدول النامية:
أ) فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة.
ب) فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.
ت) الفجوة التكنولوجية، حيث تقوم فروع الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلي ممّا يساعد في تحويل الاقتصاد النامي إلى الإنتاج الصناعي.
ج) الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.
3. يساهم في تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص بفروع الشركات الأجنبية واكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب.
4. يؤدي إلى قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية والشركات الوطنية ممّا يدفع تلك الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويعها وتطويرها.
5. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم ميزان المدفوعات بالدولة مضيفة، فقد تكون الأثار الأولية أو المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة إيجابية.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه

الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتوقف على شكل واحد متعارف عليه دوليا، بل يأخذ عدة أشكال متباينة ناتجة عن التطورات الاقتصادية الكبيرة، ممّا يصعب تحديد مختلف الخصائص التي يرجوها كل طرف من ورائه، بحيث يسعى الطرفان إلى تحقيق الأهداف المسطرة بغض النظر على الانعكاسات التي تنجو عن هذا الاستثمار سواء كانت إيجابية أو سلبية، بالنسبة للمستثمر الأجنبي أو الدولة المضيفة.

أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر على شكل استثمارات حقيقية تتضمن في الغالب تحويل المستثمر لموارد مالية وبشرية وتكنولوجيا متقدمة إلى دول المستثمر فيها، ويمكن ذكرها فيما يلي:

1. **مشروعات ملكيتها مشتركة (الاستثمار المشترك):**
   - وتعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، وتحدد وفقا لاتفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب حيث تنص قوانين كثيرة يقام فيها المشروع المشترك على أن لا يتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي 49% من رأسمال المشروع، وذلك تفاديا للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي. (ماجد، 2011، الصفحات 102-103)
   - الاستثمار المشترك كما عرفه كولدي KOLD هو ذلك الذي يشارك فيه طرفان (شخصان معنويان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هناك لا تقتصر على الحصة في رأس مال بل تمتد أيضا إلى الادارة، والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية...الخ. (المليجي، 2021، صفحة 103)
   - إنه عبارة عن اتفاق طويل الأجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف، وهذا الاتفاق يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي.
   - إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
   - قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة استثمار مشترك.
   - حق كل طرف من أطراف الاستثمار في المشاركة في إدارة المشروع المشترك، وهذا يعتبر أهم فارق يميز الاستثمار المشتر عن بقية العقود الأخرى كالعقود الإدارة واتفاقيات الصنع أو مشروعات تسليم المفتاح.
2. **مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف:** وهذا الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا لا تجده الكثير من الدول المستثمر فيها، خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي. (ماجد، 2011، صفحة 103)

3. **الشركات متعددة الجنسية:** وهي الشركات التي تمتلك مشاريع كثيرة، في دول مختلفة في العالم حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها، "ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية شيآن متلازمان، إعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة".

– وتعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسية، أو ما يسمى بعبارة القوميات،

من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة.

ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي

إن الاستثمار الأجنبي كشكل من أشكال التمويل الخارجي، يشترك مع مصادر التمويل الأخرى في ملأ فجوة الصرف الأجنبي، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر خصائص أخرى تميزه عن غيره من التدفقات الرأسمالية وله أهداف خاصة به، وهذا ما يجعله يتوقف عليها، ويشكل ذلك عاملا حاسما في تعزيز النمو في الدول النامية. (ماجد، 2011، صفحة 103)

1. الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.

2. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة تواجده.

3. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، اضافة إلى أنه يدعم المبادلات التجارة الخارجية، ومن خلال اتجاهه بميزة نسبية المقارنة ببلد المنشأ، يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير حيث يتميز بتحركاته جديا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات ولإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

4. يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل القروض التجارية والمساعدات انتمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية في أن تحويل الأرباح المرتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.

5. يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثر إلى دول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الدول المضيفة

هناك العديد من الدوافع التي تشجع الدول المضيفة للاستثمار على قبول هذا الاستثمار، بل السعي لاجتذابه من خلال القوانين والبيئة الاستثمارية الملائمة، ومن خلال هذه الدوافع ما يلي.

أولا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أغلب الدول النامية تسعى لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تراها مناسبة وتخدم أوضاعها ونذكر منها ما يلي: (فاضل ، 2011، الصفحات 40-43)

1. **معالجة فجوة الموارد:** يعتمد النمو الاقتصادي بدرجة الأساس على الاستثمارات الجديدة وكفاءة توزيعها وهذه الاستثمارات تعتمد على حجم المدخرات فإن كانت الدولة تعاني العجز في تلك المدخرات ستلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية، إن فجوة الموارد قد تأخذ شكلين أحدهما الفجوة الادخارية التي تكون الاستثمارات الأجنبية تفوق إمكانات التمويل المحلية، وتقاس بالفرق بين معدل الاستثمارات المخططة ومعدل الادخار الوطني ويتم معالجتها بالاعتماد على الاستثمارات الأجنبية، أما الشكل الثاني فيسمى فجوة الصرف الأجنبي والتي تحدث حتى لو كانت المدخرات المحلية تساوي الاستثمارات المخططة، ويمكن اللجوء الى حالة التمويل الخارجي وجذب الاستثمارات الأجنبية من أجل زيادة الصادرات وتخفيض الاستيرادات من سلع الاستهلاكية.
2. **ضيق الطاقة الاستيعابية:** ويقصد بضيق الطاقة الاستيعابية نقص فرص الاستثمار والربح بعد أن تصل الكفاءة الحدية لرأس مال إلى مستوى سعر الفائدة أو أقل من هذا السعر ويصبح الربح متساويا للصفر أو سالبا، ولم يعد الاستثمار عملا مجديا اقتصاديا، أي إن لجوء الدول النامية إلى الاستثمارات الأجنبية كونها تعاني من انخفاض العائد المتوقع من رأسمال المستثمر لارتفاع كلفة استراد المعدات الفنية أما إذا وفرت تلك المعدات والآلات من قبل المستثمر المحلي ويكون معدل العائد المتوقع للمستثمر الأجنبي يفوق معدل العائد المتوقع من قبل المستثمر المحلي.
3. **نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة:** إن الاستثمار الأجنبي لا يعني مجرد توفير نقد أجنبي يساهم في التمويل فقط، بل هو آلات ومعدات على أرقى الأساليب الفنية وأحدث التطورات التكنولوجية، إذ يشير تقرير الاستثمار لسنة 2008 بأن مجال صناعة الاتصالات مثلا ساهم عند دخوله أسواق البلدان النامية في تخفيض عقبة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يساهم بنقل التكنولوجيا غير المادية أيضا والتي تشمل المعرفة الفنية والممارسات التنظيمية والإدارية إلى الدول المضيفة.
4. **خلق فرص العمل:** تعانني الدول النامية من قصور في استخدام كامل القدرات البشرية إذ توجد معدلات مرتفعة للبطالة الإجبارية والمقنعة وأغلب المعالجات تتم بتدابير خلق الوظائف في القطاع العام وهذه المعالجة غير جذرية، لاسيما في الدول التي تعاني من مشكلة البطالة أما في حالة وجود الاستثمار الأجنبي فيخلق فرص العمل لأولئك العاطلين علاوة على ذلك سيساهم عملهم في زيادة التعليم والمهارة وهذا ما يقدم وظائف حقيقية مهمة في الاقتصاد الوطني، تساهم في تحسين المعرفة بالإدارة والمهارات وزيادة الإنتاجية.

5. **زيادة في رأس المال:** الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة عرض رأس المال محليا وزيادة النمو قد يولد أثارا إيجابية تساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال المنافسة والخبرة، وإن معظم الاستثمارات الأجنبية تسعى وراء الكفاءة لتصدير سلع نهائية أو وسيطيه وبعضها يسعى للحصول على الموارد.
6. **يساهم في تنويع الصادرات:** إن أغلب الدول النامية تعتمد في صادراتها على المواد الأولية لاسيما الدول النفطية وتكون أسعارها عرضة للتقلبات، أي أن اقتصاداتها أحادية الجانب، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فيساهم في خلق صناعات متنوعة مثلا تضيع السلع التي تعتمد على مشتقات النفطية وكذلك السلع التي تعتمد على القطن كمادة أولية ويمكن إقامة المصانع لإنتاج الملابس والمنسوجات الأخرى بدلا من تصدير القطن والصوف كمادة أولية، وهذا ما يساهم في زيادة الدخل القومي ومعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات وتوفير السلع للمستهلك بأسعار منخفضة.

ثانيا: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة

تختلف أثار الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إيجابية وسلبية ويمكن تلخيصها فيما يلي: (ماجد، 2011، الصفحات 108-112)

1. **الأثار الإيجابية:** يمكن إيجازها فيما يلي:
   - ✓ لعل أبرز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل عبئا جامدا على الاقتصاد المضيف، كالمدفوعات التي تدفعها الدولة على القروض الخارجية.
   - ✓ تساهم الاستثمارات الأجنبية في سد فجوات رئيسية في اقتصاد الدول النامية.
   - ✓ يساهم في استغلال الأمثل لموارد الدولة المضيفة، وهذا لا يتحقق لمصادر الأجنبية أخرى مثل المنح والقروض.
   - ✓ يساهم أيضا في تحسين ميزان المدفوعات، عن طريق توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا، إلى البلد المضيف.
   - ✓ خلق مجموعة من الوفرات الخارجية والمنافع الاجتماعية، لاقتصاد الدول المضيفة.
2. **الأثار السلبية:** وهي كالآتي:
   - ✓ صعوبة توافق استراتيجية المستثمر الأجنبي مع استراتيجية التنمية في الدول النامية.
   - ✓ يؤدي اختلال التوازن علاقات القوى بين أي شركة دولية عملاقة ودولة نامية إلى مساومة غير متكافئة بينهم.
   - ✓ يمكن أن تؤدي إلى منافسة الصناعات المحلية، وهي في مركز تنافسي ضعيف مما قد ينتج عنه كساد، أو انهيار الصناعات الوطنية الناشئة أو صغيرة الحجم.
   - ✓ كما يمكن أن تساهم في تفاقم تلوث البيئة، من خلال توطنها في بعض الأنشطة أو الصناعات الملوثة للبيئة.

خلاصة الفصل

يتمثل دور الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات في توفير بيئة عمل شفافة وموثوقة تجذب الاستثمارات الأجنبية. فعندما تتبع الشركات ممارسات حوكمة شفافة وموثوقة، فإنها توفر معلومات كافية للمستثمرين حول أدائها المالي والتشغيلي وتسهل لهم اتخاذ القرارات الصحيحة فيما يتعلق بالاستثمار في هذه الشركات.

وعلاوة على ذلك، تتطلب من برامج الاستثمار الأجنبي في الجزائر الامتثال لمعايير الحوكمة العالمية. ومن هنا تعتبر حوكمة الشركات والشفافية من العوامل الأساسية التي ينظر إليها المستثمرون الأجانب عند اتخاذ قرارات الاستثمار في الجزائر.

وبإضافة إلى ذلك، فإن تحسين ممارسات حوكمة الشركات يمكن أن يزيد من الثقة في سوق الأوراق المالية والاقتصاد الجزائري بشكل عام، مما يتيح فرصا أكبر للاستثمار والنمو.

لذا يمكن القول بأن حوكمة الشركات والشفافية تلعب دورا حاسما في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. وتحتاج الشركات المحلية إلى الالتزام بممارسات حوكمة متفق عليها دوليا وتعزيز الافصاح والشفافية في ممارساتها التجارية لجذب الاستثمار الأجنبي.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

تمهيد:

لقد أصبحت مسألة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في وقتنا الحاضر تكتسب أهمية كبيرة أكثر من أي وقت مضى، حيث أضحت تشكل سوقا تنافسيا بين جميع دول العالم، وأصبحت التطورات الحاصلة في بيئة الاستثمار الدولية تفرض على دول العالم توفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية، و نسيج من الشركات أفضل مما توفره غيرها من الدول، وإلا واجهت خطر خسارة إحدى مفاتيح التنمية الاقتصادية، لتصبح بذلك مسألة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر من منظور دراستنا تتعلق بالمستوى المطلوب من الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات الذي يجب على الدولة أن توفره بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي هذا السياق سنتطرق في هذا الفصل للمحاور التالية:

المحث الأول: تقييم قدرة الجزائر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة (2010-2021)

المبحث الثاني: الطريقة المنهجية وإجراءات الدراسة

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

المبحث الاول: تقييم قدرة الجزائر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة (2010-2021)

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من المصادر المهمة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو المستدام في الدول. وتتعلق قدرة البلد على جذب هذه الاستثمارات لعدة عوامل تشمل البيئة الاقتصادية، وسياسات حكومية، والبنية التحتية، والاستقرار السياسي، وهذا ما دفع بنا إلى محاولة تقييم قدرة بيئة الاستثمار الجزائرية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: تقييم أداء المناخ الاستثمار الجزائري على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

انطلاقا من المنافسة الشديدة التي دول لجذب الاستثمارات الأجنبية واستغلال لصالحها، لا يمكن تحديد مناخ استثماري لأي دولة إلا في إطار ما تقدمه الدول المنافسة من مزايا جلب الأسواق إليها، وعلى هذا الأساس فإن السياسة الاستثمارية في الجزائر تعاني من منافسين أقوياء سوآءا على الدول المتقدمة أو على مستوى الدول النامية، وعليه نلاحظ في فترة التسعينات شهد الاقتصاد الجزائري تحولات كبيرة على المستوى التشريعي وكذا الاقتصادي والاجتماعي (سعدية ، 2023، صفحة 103). ويمكن عرض ذلك على النحو التالي :

أولا : تقييم أداء المناخ الاقتصادي: تعمل العوامل الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن خلالها يمكن تتعرف على مستوى العجز في الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، ومعدلات التضخم، وسعر الصرف الأجنبي ومدى استخدام أدوات التخطيط المالي والتجاري والاستثماري، ولهذا سوف تكتفي بتصرف إلى واقع استقرار المؤشرات الكلية في الجزائر.

حيث يعتبر استقرار المؤشرات الاقتصاد الكلى من المقومات الضرورية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما جاء تأكده المبادئ النظرية والتطبيقية ويتم قياس هذا الاستقرار ودرجته وفق العديد من المؤشرات الاقتصادية التي قسمت إلى قياس قوتان داخلية وخارجية (دغموم ، 2015، الصفحات 164-193)، وعليه سنحاول تطرق واقع استقرار الاقتصاد الكلى في الجزائر للفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2021 والمبينة في الجدول التالي :

جدول رقم (02-01): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائر لفترة (2010, 2021)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل النمو الاقتصادي %	3.60	2.90	3.40	2.80	3.80	3.70	3.20	1.30	1.20	1.00	5.10	3.40
سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار	74.39	72.94	77.54	79.37	80.58	100.6	109.4	110.9	116.5	119.3	126.7	135.0
معدل تضخم	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6	4.3	2.0	2.4	7.2

قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للفترة (2021/2010) على الرابط:

https://unctad.org/Statistics تاريخ الاطلاع 2023/05/13

قاعدة البنك الدولي، البنك الدولي في الجزائر، للفترة (2010-2021)على الرابط:

https://wwwalbankaldwali.org/ar/country/algeria/overview تاريخ الاطلاع2023/05/13

من خلال بيانات الجدول رقم (1)، يتضح أنه سجلت معدلات النمو تحسنا في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2021، حيث بلغت 3.6% في سنة 2010 و 3.8% في سنة 2014، وهذا تزامنا مع تجسيد البرنامج للتنمية (2010 , 2014) (طير، 2022، صفحة 137)، إلا انه بعد هذه السنة شهد الاقتصاد الجزائري بداية تراجع في أسعار المحروقات وعلى الرغم من هذا التراجع الحاد في أسعار النفط ، إلا أن الجزائر تمكنت من الاحتفاظ بمعدل نمو اقتصادي جيد سنة 2015 قدر ب 3.7%، ثم تراجع بشكل طفيف سنة 2016 وبلغ 3.2% والذي نتج عن تحسن نشاط قطاع المحروقات سنة 2016، أما النشاط الاقتصادي لسنة 2017 شهد تراجعا بسبب التراجع القوي في نشاط المحروقات حيث بلغ 1.3% إلى غاية 2019 حيث بلغ 1%، ما يؤكد على ضعف وتذبذب النمو الاقتصادي في الجزائر، لارتباطه بمعدلات النمو في قطاع المحروقات المرتبطة هو الأخير بسوق البترول العالمية الغير مستقرة (طير، 2022، صفحة 138). أما في سنة 2020 سجل معدل النمو الاقتصادي قيمة قياسية سالبة وهذا راجع للتداعيات الناتجة عن جائحة كرونا (وباء كرونا 19) الذي خلق انعكاسات سلبية على أنشطة القطاع الاقتصادي غير النفطي نتيجة حالة الإغلاق التي شهدتها الأنشطة الاقتصادية في الدولة.

حيث بلغت نسبة معدل النمو 5.1% في سنة 2020، ثم نلاحظ أنه ارتفع معدل النمو إلى 3.4 لسنة 2021.

كما يتبين في نفس الجدول أن أعلى معدل نمو اقتصادي حققته الجزائر كان سنة 2014 حيث بلغ 3.8%، وذلك تزامننا مع برنامج الانتعاش الاقتصادي وارتفاع أسعار البترول. كما أن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة يؤثر سلبيا على دخول الاستثمارات الأجنبية، حيث يتخوف المستثمر في البلد ذي المستويات المتدنية من معدلات النمو لآنها تعكس مدى استقرار وتطور الناتج الداخلي الذي يعبر بدوره عن القيم المضافة المحققة من الاستثمارات الداخلية المحلية منها والأجنبية (مزيان و حليمي، 2021، الصفحات 551-552).

لقد كان سعر الصرف في سنة 2010 في حدود 74.39 وتحسن في سنة 2011 حيث بلغ 72.39، إلا أنه بعد هذه السنة شهد تراجع وانخفاض مستمر دائما بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية ولقد بلغ في نهاية 2015 حوالي 27.5 مليار دولار مما تسبب في تآكل احتياطي لصرف الذي انتقل من 174.64 مليار دولار في نهاية 2014 إلى 144.13 مليار دولار في ديسمبر 2015، ووصل التهاون خلال نفس الفترة من سنة 2016 حيث بلغ 114.13 مليار دولار أمريكي. غير أنه ابتداء من سنة 2018 تقلص العجز إلى حدود 15.8 مليار دولار ثم 12.7 مليار دولار سنة 2020 بعد الانتعاش النسبي لسعر برميل النفط والتقليص من حجم الواردات كما ساهمت آلية تخفيض العملة في ذلك فقد وصل سعر الصرف إلى حدود 126.78 دج مقابل الدولار سنة 2020 وهو سعر صرف توازني مدعوم من تدخلات البنك المركزي نتيجة تخفيض العملة في ذلك فقد وصل سعر الصرف إلى حدود 126.78 دج مقابل الدولار سنة 2020 وهو سعر الصرف توازني المدعوم

من التدخلات البنك المركزي نتيجة لتراجع سعر البرميل النفط إلى حدود 40.04 دولار للبرميل خلال نقص الفترة.

ومن خلال هذه الدراسة نلاحظ أن المؤشرات الاقتصادية الكلية الغير مستقرة ولا تعتبر ملائمة لنشاط الاستثماري حيث نجد أن معدل التضخم عرف ارتفاع كبير والذي كان ناتج عن سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي في إطار برنامج الانتعاش الاقتصادي الذي بدأته منذ سنة 1998.

ثانيا : تقييم أداء المناخ السياسي: أصبح النظام السياسي في الجزائر نظام جمهوري ذو طابع ديمقراطي دستوري وذلك بعد تعديل الدستور لسنة 1989 التعددية الحزبية النقابية في البلاد، و فصلت الجزائر رسميا بين ثلاثة سلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وبصفة عامة لرئيس الجمهورية والجهاز التنفيذي مهام العمل على تطبيق القوانين، التي بينها البرلمان الجزائري، بينما يفصل القضاء في الاحكام المدنية والجزائية، إلا أن الجزائر دخلت في حقبة من لا أمن وعدم الاستقرار...إلخ، عطلت مسار التنمية وغيرت الأولويات، إذا صارت الأولية للحكومات المتعاقبة آنذاك هي وضع حد لهذا الوضع الذي استغرق الأرواح والطاقات و مع بداية القرن الحالي بدأت الجزائر تتنعم باستقرار أمني أو عافية اقتصادية، وبعض الاستقرار السياسي.

كما عملت على بعث عجلة التنمية من جديد من خلال ضخ أكثر من 300 دولار أمريكي في أقل من عشر سنوات لانتعاش الاقتصاد.

ومع مطلع سنة 2011 شرعت السلطات في الجزائر بإصلاحات شاملة تمثلت في إعطاء مزيد من الحريات وتجسيد الديمقراطية في البلد، ومن أهمها رفع حالة الطوارئ السائدة في البلاد منذ 1992 ودخولها في مشاورات مع الأحزاب والتشكيلات السياسية والشخصيات الوطنية، وذلك من أجل تأسيس للقيام بتعديلات دستورية تتماشى مع الظروف الراهنة بذكر أن الهدف الأول من الإصلاحات الشاملة التي شرعت فيها السلطة في الجزائر هو محاولة تأكيدها للعالم أن نضامها السياسي، نظام قائم على حرية الأعمال واحترام حقوق الانسان وغيرها (دغموم ، 2015، الصفحات 191-192).

ثالثا : تقييم أداء هيئات دعم الاستثمار: إن أحد إنجازات الجزائر في هذا المجال هو الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وهي هيئة حكومية ذات طبيعة إدارية، أنشئت لحدمة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء وقد تم إنشاء هذه الوكالة عام 1993 بموجب قانون تطوير الاستثمار في الجزائر، وأصبحت على مر السنين المرجع الأساسي لجميع الاستثمارات المحلية والأجنبية (مفتاح ، 2020، صفحة 164).

وتتمثل مهام هذه الوكالة في جمع ومعالجة ونشر المعلومات المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين في كل مراحل المشروع، تسجيل الاستثمارات ومتابعته، وتسهيل وتبسيط الإجراءات لإنشاء المؤسسات وشروط استغلالها وإنجاز المشاريع للمساهمة في تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه، بالإضافة الى ترقية فرص الشراكة المحلية والأجنبية، ولعل المشروع أراد من هذا عرض الفرص الاستثمارية بكافة الوسائل ولتعريف بما

تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات مؤهلات محفزة تدعو من خلالها المستثمرين الأجانب إلى الاستثمار في الجزائر (والي و بوشة، 2020، صفحة 542).

كما سعت الجزائر لتخليص المستثمرين من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحلين والأجانب وذلك بإنشاء الشباك الوحيدة وهو يضم داخل الوكالة مكاتب الوكالة ذاتها وكذلك مكاتب إدارة الجمارك، بنك الجزائر، السجل التجاري، الأملاك الوطنية، الضرائب، التهيئة العمرانية، التشغيل، مأمور المجلس الشعبي البلدي الذي يقع فيه مقر الوكالة (بعلوج، صفحة 77).

بإضافة الى ذلك تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة و ضبط العقار سنة 2007، وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تشرف عليها وزارة الصناعة وترقية الاستثمار وتعمل على تسهيل عملية توظيف نشاطات الاستثمار الأجنبية في الجزائر كما تسعى الوكالة إلى خلق سوق خاص بالعقار الصناعي والفلاحي يكون من خلاله عنصر العقار متاح عبر خرائط ومناطق صناعية معينة في العديد من الولايات الجزائرية كما تما أيضا إنشاء الصندوق الخاص بدعم الاستثمارات في الجزائر ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2011، يهدف إلى تمويل المساهمات الملقاة على عاتق الدولة فيما يتعلق بتكلفة المزايا لصالح المستثمرين، وبألخص تمويل أشغال البنية التحتية الضرورية لتجسيد نشاطات المستثمرين (بامحمد، 2016، صفحة 119).

رابعا: تقييم أداء المناطق الصناعية: قامت الجزائر منذ 1970 في بناء مناطق الصناعية وإعادة هيكلتها لتهيئة الأقاليم بشكل متوازن لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف أرجاء البلاد، كما أمنت مصادر الطاقة للمناطق الصناعية وزودتها بمختلف وسائل الاتصال، وتم تشييد المرافق والمطارات لتسهيل نقل المواد المصدرة والمستدرة، ورصدت الحوكمة مبالغ مالية لإعادة تهيئة المناطق الصناعية وإنشاء مجمعات جهوية تتكفل بتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط الصناعي وفق هيكلة جديدة في محاولة لدرء النقائص المسجلة وخصت 36 منطقة صناعية بتكلفة إجمالية تقدر ب 1.9 مليار دينار جزائري، وأضيفت لعمليات شملت 47 منطقة صناعية ومنطقة نشاط على مساحة إجمالية تتجاوز 15 ألف هكتار، بالمقابل شخصت العمليات الجديدة لإعادة تأهيل 17 ولاية منها: الجزائر العاصمة تيزي وزوو، قسنطينة، بوعريريج، وهران، غليزان، سطيف، أم البواقي، مستغانم، معسكر، البليدة، حيث يتم رصد النقائص التي تعاني منها المنطقة الصناعية من خلال اشتراك مصالح وفرق تقنية ومراكز دراسات، و مهمة المراقبة أيضا (سعيدي، 2009، الصفحات 91-92).

خامسا : تقييم أداء المناخ التشريعي: بعد الاستقلال أصدرت الجزائر أول قانون موجه للاستثمار المباشر هو قانون الأجنبي 36/ 227 المؤرخ في 26 جويلية 1993 والذي عمل على تقديم بعض المزايا للمستثمرين الأجانب، إلا أنه يؤدي إلى جذب تدفقات معتبرة من الاستثمارات الأجنبية بسبب التوجه الاشتراكي للدولة وما رافقه من عمليات تأميم واسعة لرأس مال الأجنبي، ومع وقوع الجزائر في أزمة مديونية خارجية مع انخفاض أسعار البترول وتوجهها المفرط للتمويل الخارجي بالاعتماد على القروض الخارجية، استلزم الامر القيام بحزمة من الإصلاحات الاقتصادية مع مطلع التسعينات بقيادة المؤسسات المالية الدولية، مما أدى إلى مرور الجزائر

بفترة انتقاليه نحو إقصاد السوق وتخليها عن التوجه الاشتراكي، وأهم القوانين التي أصدرت في هذه الفترة قانون التنفيذ والقرض وقانون الاستثمارات وتحرير سياسة الاستثمار 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والذي فتح الباب على مصرعيه الاستثمار الأجنبي المباشر وأعطاها العديد من المزايا والضمانات، إلى أنها لم تكن كافية ولم تؤد إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة محسومة لا سيما في ظل الأزمة السياسية التي كانت تمد فيها البلاد فيما عرفت بالعشرية السوداء. واستمرت الدولة في تحسين الاطار القانوني فأصدرت الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار سنة 2201 و تضمنت تسهيلات ومزايا هامة ومحددة كما تم بموجبه إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتلاه الامر 08/06 المؤرخ في 2006 والذي جاء معدات ومتمما للأمر 01/03 بإدخال بعض التعديلات المتعلقة بتخفيض مدى الرد، وإخضاع عملية منح الامتيازات للمفاوضات وبالنسبة لاستثمارات المهمة وإنشاء مجلس وطني للاستثمار. وخلات قانون المالية التكميلي لسنة 2009 فرضت الحكومة الجزائرية القاعدة 49/51التي تعني التزامه بقيام استثمار المشترك بنسبة 51% لطرف الجزائري و4% لطرف الأجنبي مما أدى إلى مطالبة العديد من الأطراف بإلغائها وعلى راسهم المنظمة العالمية للتجارة. وكان من المتوقع أن يتم إلغاء هذه القاعدة سنة 2016 بموجب قانون ترقية الاستثمار رقم 09/16 المؤرخ في 03 أوت، إلا أن هذا لم يحدث (بضياف و ابراهيمية، 2019، الصفحات 791-793).

المطلب الثاني: تحليل تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للفترة(2010_2021)

تحيزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ابتداء من الألفية الثالثة بالتعايش الملحوظ مقارنة بتسعينات القرن الماضي نتيجة لتحسين الأوضاع الأمنية والسياسية في الجزائر، واعتماد الجزائر لقوانين جديدة منظمة لعملية الاستثمار (بوعبيد، 2016، صفحة 550).

الجدول رقم (02-02): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2010, 2021)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التدفقات	2301	2581	1499	1697	1507	585
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التدفقات	1636	1232	1475	1382	1143	870

مصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (الانكتاد)، **تقارير الاستثمار العالمي(2010,2021)**

يتبين من خلال قراءة بيانات جدول أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة (2010. 2020) شهدت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض كنتيجة ظروف، وأوضاع الدولة، حيث بلغ حجم التدفقات الاستثمارات الأجنبية عام 2010 نحو 2301 مليون دولار وبعدها في سنة 2011 بلغت 2581 مليون دولار بزيادة 1.2% مقارنة بنسبة 2010، نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية الذي دفع المستثمرين الأجانب إلى التوجه نحو الاقتصاد

الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ استثماري جيد، لتصنف الجزائر بذلك الأولى لدل شمال إفريقيا خلال سنة 2011، إلا أنه بحلول سنة 2012 انخفضت التدفقات.

غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة الواردة عام 2012 عرفت، تراجعا بمعدل 41.89%، و هذا راجع لغرض قاعدة 49/51% على الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009) والتي تنص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51% على الأقل في أي مشروع مع أي شريك أحبني، كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع ، بالإضافة إلى عدم إمكانية المستثمر الأجنبي في استرجاع رأس ماله إلا بعد 25 سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار، وقد أكد الخبير الاقتصادي (ربيع صابري) مدير المكتب الألماني الجزائري للدراسات لمجلة (الأبحاث الاقتصادية) أن المستثمرين الأجانب خاصة العرب منهم والذين كانوا يرغبون في استثمار الأموال الضخمة في الجزائر على غرار شركة (إعمار, قدرة, جرائد) تراجعوا وانسحبوا إلى بلداتهم بعد إقرار القوانين الجديدة للاستثمار المبنية على قاعدة (49.51%) (سي علي، 2019، صفحة 182_183).التي تتمثل في الحد من مساهمة الشركاء الأجانب وتفرض على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على مشاريع (قون و غضبان، 2021، صفحة 201).

كما سجلت أدنى قيمة لها عام 2015 بقيمة سالبة بلغت 584 مليون دولار. تتمثل نحو 18% من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية خلال العام، ويعود هذا التراجع إلى شراء الحكومة لحصة مسيطرة في شركة بقيمة 2.6 مليار دولار (سي علي، 2019، صفحة 183) وفي عام 2016 عرفت التدفقات الاستثمارية ارتفاعا يقدر ب 1636 مليون دولار. وفي عام 2017 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تراجعا بنسبة 24.72 من 1.6 مليار دولار، عام 2016 إلى 1.2 مليار دولار عام 2017، لترتفع عام 2018 بمعدل (22.24) حيث بلغت 1.5 مليار دولار، وذلك بفضل ارتفاع الاستثمار في قطاعات النفط والغاز نتيجة الأحكام الجديدة المقترحة أنداك في قطاع المحروقات، والتي تهدف إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع، حسب ما جاء في تقرير لندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وقد أشارت المنظمة الأممية إلى قطاع السيارات وساهم أيضا في الارتفاع المسجل في عام 2018، وهذا عقب دخول مصنع التركيب الصيني حيز الخدمة والذي فاقت قيمته استثمار 100 مليون دولار، وافق المجلس الوطني لاستثمار على بناء مصانع تركيب في الجزائر للمصنعين الكوري الجنوبي (هيونداي) و الأمريكي (فورد)، وقد استغرقت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عام 2019 ما يقارب 1.4 مليار دولار، بما يعادل 10% فقط من الاستثمارات الأجنبية المباشر بمنطقة شمال إفريقيا، ويمكن تفسير ذلك بالعديد من العراقيل التي تعيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، منها مناخ الأعمال، نظام تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج والقاعدة الإستثمارية49%/51% (سي علي و الآخرون، 2021، صفحة 204).

المطلب الثالث: تحليل جاذبية البيئة الاستثمارية الجزائرية من منظور مؤشرات حوكمة الشركات.

سيتم تحليل بيئة الاستثمار الجزائرية من خلال مؤشرات تنافسية بالاعتماد على مؤشرات هامة تتمثل فيما يلي:

أولا: مؤشر الحوكمة العالمي:

لقد جاء ترتيب الجزائر في التقارير الصادرة عن مجموعة البنك الدولي ضمن مستويات متدنية جدا، وهو ما يعكس تراجع بيئة الاستثمار على الصعيد العالمي والجدول رقم(01) يوضح ذلك:

جدول رقم (02-03): تطور ترتيب الجزائر في مؤشر الحوكمة العالمي للفترة (2010-2021)

	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
تسمية المؤشر	تقدير الحوكمة	يتراوح بين 2,5 أداء قوي للحوكمة و -2,5 أداء ضعيف للحوكمة											
	الصوت والمسائلة	1،02-	1،00-	0،91-	0،89-	0،81-	0،85-	0،86-	0،90-	1،00-	1،05-	1،09-	1،01-
	الاستقرار السياسي وغياب العنف والارهاب	1،3-	1،4-	1،3-	1،2-	1،2-	1،1-	1،1-	0،9-	0،8-	1،0-	0،8-	0،9-
	فعالية حوكمة	0،39-	0,51-	0,44-	0,43-	0,34-	0,38-	0,43-	0.51-	0,46-	0,54-	0,54-	0,62-
	الجودة التنظيمية	1,10-	1,21-	1,32-	1,14-	1,30-	1,23-	1,23-	1,26-	1,33-	1,37-	1,34-	1,17-
	سيادة القانون	0,82-	0,85-	0,85-	0,69-	0,80-	0,93-	0,91-	0,91-	0,79-	0,85-	0,79-	0,82-
	مراقبة الفساد	0,55-	0,57-	0,52-	0,47-	-0,61	0,62-	-0,65	-0,58	-0,64	-0,64	0,65-	0,61-

المصدر: مؤشرات الحكم العالمية https://databank.worldbank.org/ http://

تاريخ الاطلاع:2023/05/13

تكشف بيانات الجدول رقم(01) أعلاه، ترتيب الجزائر في مؤشر الحوكمة العالمي ويمكن تفسيرها على النحو التالي:

بالنسبة لمؤشر الصوت والمساءلة يتبين من بيانات الجدول أنه ضلت قيمتها سالبة طيلة فترة الدراسة 2010-2021، وهي تتجه نحو الانخفاض بصفة مستمرة ما يعني تراجع قدرة مساءلة المواطنين للمسؤولين في الدولة، أمّا بالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب يتضح ان هناك انخفاض متتالي في قيمة مؤشر الاستقرار طيلة فترة الدراسة وهذا يعني أن الجزائر تصنف من فئة الدول التي تفتقر للاستقرار السياسي، أمّا بخصوص مؤشر بخصوص مؤشر فعالية الحكومة يتبين من الجدول أنه سالب ومنه يتبين أن فعالية الحكومة الجزائرية مصنفة في فئة متدنية جدا ضمن مجموعة من الدول الخاضعة للتقدير، بالنسبة لمؤشر جودة التنظيمية فنجد أن درجات المؤشر في الجزائر اتجهت من وضع سيئ إلى وضع أسوء منه، ممّا يعني أن الحكومة الجزائرية لا تعمل على تحسين جودة التشريعات، حيث تقوم الحكومة بوضع قوانين غير فعالة ولا تجتهد في سن قوانين تساهم في حماية وتشجيع الاستثمار وهذا ما أدى إلى تراجع نمو الاقتصاد الجزائري.

أمّا قيمة مؤشر السيطرة على الفساد يتبين منه أن مجهودات الدولة الجزائرية في مراقبة الفساد جاءت سالبة طيلة فترة الدراسة 2010-2021 ما يعكس ضعف الجزائري في مكافحة الفساد نتيجة انتشاره القوي في أنظمتها السياسية. أمّا مؤشر سيادة القانون فإن درجات المؤشر انتقلت من وضع سيئ إلى جد سيئ طيلة الفترة، ما يعني أن الجزائر لا تعمل على بذل أي جهود فعالية لوقف انتشار الفساد أو إصلاح القوانين والأنظمة وتكريس مبدأ سيادة القانون.

ومن خلال ما سبق تبين أن طيلة فترة الدراسة من 2010 إلى 2021 في الجزائر، تراوحت مؤشرات الحوكمة من ضعيفة إلى متدنية، ما يعني أن نظام الحوكمة في الجزائر ضعيف. وهذا من خلال التباين السالب في جميع قيم مؤشر الحوكمة العالمي.

ثانيا: المؤشر الفرعي لحوكمة الشركات ضمن مؤشر التنافسية العالمي:

سارعت الجزائر إلى تجسيد متطلبات حوكمة الشركات محاولة منها لإصلاح مؤسساتها واقتصاداتها، ورغم كل الجهود مازالت من الدول المتأخرة في هذا المجال، وذلك ما يعكسه ترتيبها في المؤشر الفرعي لحوكمة الشركات ضمن مؤشر التنافسية.

الجدول رقم (02-04): تطور ترتيب الجزائر ضمن المؤشر الفرعي لحوكمة الشركات للفترة (2010-2021)

	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشرات الفرعية لحوكمة الشركات	قوة معايير المراجعة ومعايير إعداد التقارير المالية	41،70	30،00	33،33	39،70	36،70	35،23	39،70	39،70	47،40	47،40	(**)	/
	فعالية مجلس إدارة الشركة/تنظيم تضارب المصالح(*)	38،00	31،00	35،00	35،00	35،00	34،00	33،00	33،00	33،00	33،00	(**)	/
	حماية مصالح أقلية المساهمين/ حوكمة المساهمين(*)	37،00	31،00	30،00	35،00	37،00	37،00	38،00	37،00	38،00	37،00	(**)	/
	المؤشر العام (100_0)	40،5	30،6	32،7	36،5	36،2	35،3	36،9	35،2	39،1	39،1	(**)	/

*تغيرت التسمية من فعالية مجلس ادارة الشركة وحماية مصالح أقلية المساهمين الى تسمية جديدة تنظيم تضارب المصالح وحوكمة المساهمين.

**لم يتم نشر قيم المؤشر بسبب جائحة كورونا

المصدر: https://www.weforum.org تاريخ الاطلاع 2023/05/13

من خلال الجدول يتضح أن مستوى مؤشر حوكمة الشركات في الشركات الجزائرية ضعيف جدا، حيث بلغ سنة 2011 (30,67)، وهي النسبة الأولى التي تلي تطبيق النظام المحاسبي المالي، ويرجع السبب في ذلك إلى الصعوبات التي واجهت عملية الانتقال، بعد ذلك شهد هذا المؤشر تحسنا حيث بلغ سنة2018 (39,13)، لتحسن مؤشر الفرعي لقوة معايير المراجعة ومعايير إعداد التقارير المالية حيث بلغ 47,4. وعلى العموم يرجع سبب المستويات المتدنية لمؤشر الحوكمة في الجزائر إلى ضعف مستويات كل من قوة معايير المراجعة ومعايير إعداد التقارير المالية، وفعالية مجلس إدارة الشركة، وحماية مصالح أقلية المساهمين (مزوار، 2021، صفحة 213). ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1. **ضعف مؤشر معايير المراجعة ومعايير إعداد التقارير المالية:** يرجع ذلك إلى أن أغلب مفاهيم النظام المحاسبي المالي الجزائري الذي بدأ العمل به في سنة 2010 ، مستمدة من معايير المحاسبة الدولية التي أعدت في الأصل لتتماشى مع البيئة الاقتصادية للدول المتقدمة، والتي تفترض اقتصادات تطورت فيها أشكال المساهمة، وذلك بازدياد أشكال شركات المساهمة، وانتشار فروعها في مناطق متعددة من العالم، واعتمادها في التمويل على الأسواق المالية الدولية، مما يجعل العلاقة الأساسية التي يجب إدارتها على مستوى هذه الشركات هي العلاقة الموجودة بين المستثمرين باعتبارهم ملاك والمديرين باعتبارهم مفوضين من المستثمرين لتسيير أعمالهم، وهذا ما يفسر توجيه محتويات القوائم المالية بالدرجة الأولى إلى المستثمرين، وهذا عكس ما تتصف به البيئة الاقتصادية للجزائر، حيث نجد أن بنيتها الاستثمارية قائمة على مزيج من الشركات العمومية، وشركات القطاع الخاص غالبيتها شركات عائلية، والتي تعتمد على التمويل الذاتي مع اللجوء إلى التمويل البنكي الداعم، بينما التمويل عن طريق السوق المالي يكاد لا يذكر (داودي و الآخرون، 2010، الصفحات 9-11).

2. **ضعف مؤشر فعالية مجلس إدارة الشركة:** هناك عدة معوقات تحد من تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر لعل أهمها ضعف مستوى فعالية مجلس إدارة الشركة، الناتج عن عدم الفصل بين الملكية والإدارة، ذلك أن أغلب الاقتصاديات العالمية التي يكون فيها تطبيق حوكمة الشركات فعالا تحاول أن تبتعد قدر الإمكان في تأسيس شركاتها عن الشركات العائلية، فليس بالضرورة أن يكون رئيس المجلس الإدارة أو رئيس التنفيذي من يمتلك النسبة الأكبر من أسهم الشركة، وعليه فإن الانتشار الواسع للشركات الفردية والعائلية في الجزائر نتج عنه صعوبة الفصل بين مهمة مجلس الإدارة ومهمة المجلس، وصعوبة تشكيل لجان مجلس الإدارة مستقلة وقادرة على القيام بدورها على أكمل وجه من أهمها لجنة التدقيق ولجنة المكافآت والترشيحات (مزوار، 2021، الصفحات 215-216).

3. **مؤشر حماية مصالح أقلية المساهمين:** ترجع أسباب ضعف مؤشر حماية مصالح أقلية المساهمين إلى عدة أسباب منها غياب ثقافة الاستخدام الداخلي للمحاسبة من المسيرين كوسيلة للتسيير واتخاذ القرارات باستثناء بعض المؤسسات الكبيرة وأيضا غياب ثقافة الإفصاح المحاسبي من طرف الشركات والعمل بقواعد المحاسبة محدود جدا وغالبا ما يستخدم للأغراض الجبائية فقط مع غياب ثقافة الطلب على المعلومة المحاسبية من طرف الجمهور لاتخاذ القرارات (عوينات، 2016، صفحة 129).

ثالثا: مؤشر الشفافية:

لازالت الجزائر تصنف من ضمن الدول المتأخرة في المستوى الشفافية بالنظر إلى ترتيبها ورصيد درجتها في مكافحة الفساد، الجدول رقم(03) الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم(02-05): تطور ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية العالمية للفترة (2010-2021)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الدول المشمولة	178	183	176	177	175	168	176	180	180	180	180	180
رتبة الجزائر	105	112	105	94	100	88	108	112	105	106	104	117
الدرجة	2,9	2,8	34	36	36	36	34	33	35	35	36	33

المصدر: تقرير الشفافية للسنوات (2010-2021) متاح على الرابط:
https://www.transparency.org/en/

يكشف الجدول(03) اعلاه، أن مستوى الشفافية جد متدني في الجزائر، إذ تراوحت قيمة ما بين 30 درجة و36 درجة خلال سنوات دراسة الممتدة ما بين 2010-2021، ما يدل على أن الجزائر حسب رأي المنظمات الدولية ورجال أعمال الأجانب في التقارير السنوية التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية، والذي يتم فيه إقصاء شركات المحلية ودولية حول عقبات ممارسة انشطة الأعمال في دولة ما، فإن الفساد يعتبر ثالث أكبر عقبة من حيث الأهمية (بكطاش و بوغرارة، 2020، صفحة 334)، وعلى مدى سنوات الدراسة سجلت الجزائر مستويات غير مرضية وبقى رصيدها من النقاط أقل من 50%، هذا التصنيف يضع قدرات هيئة مكافحة الفساد والاستراتيجية الوطنية التي تبنتها الجزائر لمكافحة الفساد على المحك على الرغم من الجهود المبذولة والخطاب الرسمي (خياري، 2019، صفحة 296).

وقد تراجع مستوى المؤشر خلال السنوات 2010 و2011 إلى 2,9 و2,8 على التوالي وعلى أثرها رتبت في البلدان الأكثر فسادا في العالم (البلدان التي تحصل على درجة أقل من 3).

وابتداء من سنة 2012 تغيرت درجة المؤشر لتصبح 100 درجة عوض 10 درجات، وبقيت الجزائر تتحصل على 34 و36 من أصل 100 درجة، ورغم التحسن الطفيف في ترتيب الجزائر في سنة 2018 (105 عالميا من أصل 180 بمعدل 35 نقطة من أصل 100)، مقارنة بنسبة 2017 (112 عالميا من أصل 180 دولة أي بمعدل 33 نقطة)، إلاّ أنها تبقى ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه وضمان

الشفافية والنزاهة راجع لعمليات اختلاس ونهب المال العام، الرشاوي وسوء استغلال الوظيفة، ما أعطى صورة سيئة عن الجزائر وعن مناخ أعمالها بأنه مناخ طارد للاستثمارات (بكطاش و بوغرارة، 2020، صفحة 134).

المبحث الثاني: الطريقة المنهجية وإجراءات الدراسة

يتناول هذا المبحث الدراسة الميدانية لمجتمع العينة المختارة والمتمثلة في أساتذة جامعيين ومحاسبين، المعتمدين على أداة الدراسة من حيث بناءها ومحاور الاستبيان، والتحقق من صدقها وثباتها، من خلال جميع المعلومات باستجواب عينة الدراسة.

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولا: عينة ومجتمع الدراسة

لتتحقق أهداف بحثنا سيكون مجتمع البحث المستهدف جميع أساتذة جامعيين ومحاسبين، المقدر عددهم 45 موظف.

ثانيا: منهج الدراسة

بناءا على طبيعة المعلومات التي يراد جمعها، وتبعا لأسلوب البحث المتبع، ووفقا للوقت المسموح به، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا أسلوب "الاستبيان" في جمع المعلومات، ونظرا لعدم توفر المعلومات المتعلقة بالموضوع في شكل بيانات منشورة، وقبل التعرض إلى نتائج الاستبيان سنقوم أولا بشرح لطريقة الدراسة والأسلوب المستعمل في الاستبيان من أجل وصف وتقييم واقع .

ثالثا: طرق جمع البيانات والمعلومات

تمّ الاعتماد على مصدرين مهمين في جمع بيانات الدراسة:

– **المصدر الأول:** تم استخدام الكتب والمقالات والأبحاث والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، وذلك بغرض توضيح المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة النظرية.

– **المصدر الثاني:** "ويعتبر الاستبيان أحد وسائل البحث العلمي، المستعملة على نطاق واسع من أجل الحصول على بيانات أو معلومات تتعلق بأحوال الناس أو ميولهم أو اتجاهاتهم"، وقمنا بتوزيع استبيانات لدراسة بعض أجزاء البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة للموضوع المدروس ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي والاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول للدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

المطلب الثاني: أداة بناء الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة

أولا: بناء أداة الدراسة

1– أداة الدراسة: لقد استخدمنا الاستبيان في الدراسة كونها أداة جمع المعلومات اللازمة لهذا الدراسة باعتبارها أنسب الأدوات البحث العلمي، وقد صمم الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة لتشمل كافة المتغيرات وأبعاد الدراسة وتعطي صورة واقعية عن الدراسة وهي مكونة من ثلاثة أجزاء:

القسم الأول: وهو عبارة عن المعلومات الشخصية للعمال وهي على النحو التالي:

(جنس، السن، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة.)

القسم الثاني: وهو القسم الخاص بمحاور الاستبيان،

- **المحور الأول: الإفصاح في حوكمة الشركات يتكون من 07 فقرات.**
- **المحور الثاني: شفافية في حوكمة الشركات يتكون من 07 فقرات.**
- **المحور الثالث: مقومات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يتكون من 07 فقرات.**

وليتحقق الغرض من هذه الدراسة والوصول إلى أهدافها المحدد فقد قمنا بتصميم وتطوير النموذج الخاص بهذه الدراسة اعتمادا على دراسات سابقة.

الشكل رقم (01:02): نموذج الدراسة

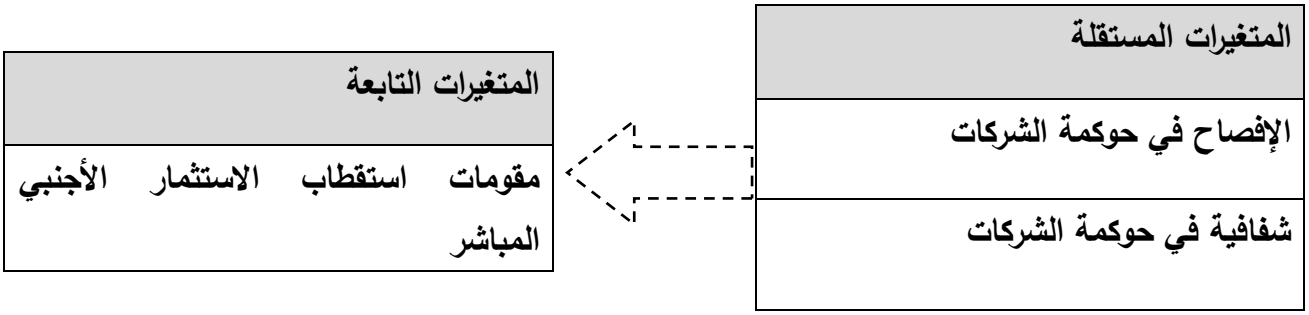

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم الاستفادة من حزمة إحصائية (SPSS) في تحليل البيانات التي جمعت في ما يلي:

– **النسب المئوية والتكرارات:** وذلك لوصف مجتمع البحث وإظهار خصائصه بالاعتماد على النسب المئوية والتكرارات.

– **اختبار ألفا كرو نباخ:** يستخدم مقياس كرو نباخ ألفا بهدف التحقق من مقدار الاتساق الداخلي لأداة القياس، كأحد المؤشرات على ثباتها.

– **الانحراف المعياري:** يعرف بأنه "الجذر التربيعي للتباين غير السالب، وهو من أفضل مقاييس التشتت وأدقها، يتأثر بالقيم الشاذة بصورة غير مباشرة كونه يعتمد عند إيجاده على الوسط الحسابي"، حيث يتم استخدامه للتعرف على مدى انحراف إجابات أفراد العينة لكل العبارات ولكل محور من محاور الاستبيان الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في إجابات أفراد عينة البحث لكل عبارات الاستبيان.

– **المتوسط الحسابي:** يعد من أهم "مقاييس النزعة المركزية وأكثرها شيوعا واستخداما في وصف بيانات المجموعات أو التوزيعات التكرارية المتجانسة، لما يتميز به من خصائص جيدة جعلته يقف في مقدمة مقاييس النزعة المركزية".

– **معامل ارتباط بيرسون:** يستخدم "لمعرفة هل هناك علاقة بين المتغيران (X.Y)، ويقيس قوة العلاقة، حيث يكون الارتباط قويا عند اقتراب قيمته إلى الواحد الصحيح، وضعيفا عند اقترابه من الصفر، وتكون قيمته موجبه عندما يكون الارتباط طرديا، والارتباط العكسي عندما تكون القيمة سالبة".

- **تحليل الانحدار:** أستخدم بهدف معرفة درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

المطلب الثالث: صدق أداة الدراسة

وللتحقق من صدق أداة الدراسة قمنا بداية بقياس صدقها الظاهري حيث قمنا بعرضها أولا على الأساتذة المشرفة، وبعد الموافقة عليها قمنا بعرضها على عدد من الأساتذة المتخصصين في مجال المحاسبة والمالية وقد طلبنا منهم إبداء آرائهم حول الاستبيان وفق النقاط التالية:

- مدى مناسبة وشمولية متغيرات البيانات الأولية.
- مدى أهمية ووضوح الصياغة اللغوية للعبارات.
- مدى انتماء كل عبارة لمحورها، ومدى قياسها لما وضعت من أجله.
- مدى ملائمة ودقة تسمية كل محور وتدرجات مقياسه.

وللإجابة عن الاستبيان تم استخدام أسلوب التقدير الجمعي مقياس ليكرت الخماسي الذي يعد أنسب في مثل هذه الدراسة، وقد كانت الخيارات المتاحة أما كل عبارة (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة)، وقد تم ربط كل خيار برقم محدد كما هو موضح في الجدول:

جدول رقم (02:06): بدائل الإجابات، طول الفئة ودلالة الدرجة وفق لمقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**
طول كل فئة مقياس	**(1-1.79)**	**(1.8-2.59)**	**(2.6-3.39)**	**(3.4-4.19)**	**(4.20-5)**
-المدى= اعلى درجة للمقياس – ادنى درجة للمقياس = 5-1=4					
– طول الفئة =(اعلى درجة للمقياس – ادنى درجة للمقياس)/ عدد الدرجات = (5-1)/5=0.80					

اولا: ثبات أداة البحث: سيتم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال حساب معامل **ألفا كرونباخ** (cronbach's alpha coefficien)، والذي يحدد مستوى قبول أداة القياس بمستوى 0.60 فأكثر، حيث كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (02-07): معاملات الثبات للاستبيان والمحاور الدراسة باستخدام الثبات كرونباخ- الفا

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات كرونباخ- الفا
المحور 01	07	0.889
المحور 02	07	0.783
المحور 03	07	0.880
المجموع	21	0.949

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS والملحق رقم 02

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل الاستبيان العام مرتفع بلغ (0.949)، وهي القيمة الأكبر من معدل المعيار (0.6) وهذا يعني أن الدراسة بشكل عام تتمتع بالثبات الممتاز. أو بصفة أخرى 94% من العينة المختارة سيكونون ثابتين في الإجابتهم في حالة ما إذا تم استجوابهم من جديد وفي نفس الظروف، وهي نسبة توضح مصداقية النتائج التي يمكن استخلاصها.

ثانيا : صدق البناء الداخلي: يعتبر صدق البناء أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقيق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان وذلك لكل متغيرات الدراسة والنتائج المبينة في الجدول التالي :

1- صدق البناء الداخلي بين المحاور

الجدول رقم (02-08): صدق البناء الداخلي بين المحاور

الفقرات	الإحصائيات	تقارير حول: المحور الثالث	الدلالة الإحصائية
المحور اول	معامل بيرسون	.968**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	.000	
	حجم العينة	45	
المحور اول	معامل بيرسون	.778**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	.000	
	حجم العينة	45	
** مستوى الدلالة (a=0.01).			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS ملحق 03

يتضح من الجدول السابق أن أغلبية معامل الارتباط كانت ذو دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01)، وهذا يعني أن فقرات المحاور تحتوي على مستوى عالي من الدقة مما يدل على صدق محاور الاستبيان لقياس الهدف الذي وضع من أجله.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي: يستخدم الاختبار لمعرفة إذا كانت بيانات متغير معين تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، والاختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات؛

- إذا كان حجم العينة أكبر من أو يساوي 50 يستخدم (اختبار كوجملروف -سمرنوف smirnov-kolmogorov.).

- أما اذا كان حجم العينة أقل من 50 نستخدم(اختبار شبيرو-ويلك wilk-shapiro،)لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ ويستخدم في حالة أن يكون حجم العينة اقل من 50 مفردة، وهو اختبار ضروري، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من(0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (02-09):اختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف- سمرنوف

المحاور	قيمة z	قيمة الاحتمالية
المحور 01	.200*	.089
المحور 02	.200*	.100
المحور03	.200*	.091

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS ملحق 04

أوضح الجدول اعلاه نتائج الاختبار، حيث ان القيمة الاحتمالية لكل ابعاد المحاور هي اكبر من 0.05 وهاذا يدل على ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

يتضمن هذا المبحث وصفا لخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة، وكذا وعرض نتائج البحث وتحليلها وتفسيرها للإجابة عن التساؤلات الفرعية للدراسة، وفي الأخير سنقوم باختبار الفرضيات التي تبنيناها في الدراسة وتفسيرها

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية

تم توزيع الاستبيان على أساتذة الجامعيين والمحاسبين، وفيما يلي عرض لخصائص عينة المبحوثين المتحصل عليها.

اولا: تحليل البيانات مجتمع العينة :تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات، والنسب المئوية لوصف نوع المبحوثين كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم (02-10):جدول تحليل البيانات مجتمع العينة

توزيع العينة حسب المتغير	البيان	النسبة المئوية%	التكرار
الجنس	الذكر	57.8	26
	الأنثى	42.2	19
الفئة العمرية	30سنة	6.7	3
	من30ال40سنة	80.0	36
	من40الى50سنة	13.3	6
الخبرة المهنية	اقل من 5سنوات	11.1	5
	من5الى10سنوات	44.4	20
	من10الى15سنة	33.3	15
	اكثر من 15سنة	11.1	5
المؤهل التعليمي	دكتور	20.0	9
	تقني	33.3	15
	جامعي	46.7	21

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS ملحق 05

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي :

1- **فيما يخص توزيع عينة الدراسة حسب الجنس:** يتضح من الجدول السابق أن 26 موظفا يمثلون 57.80% من إجمالي عينة الدراسة هم ذكور، في حين أن 19 منهم يمثلون نسبة 42.20 % هم إناث.

الشكل رقم: (02-02): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

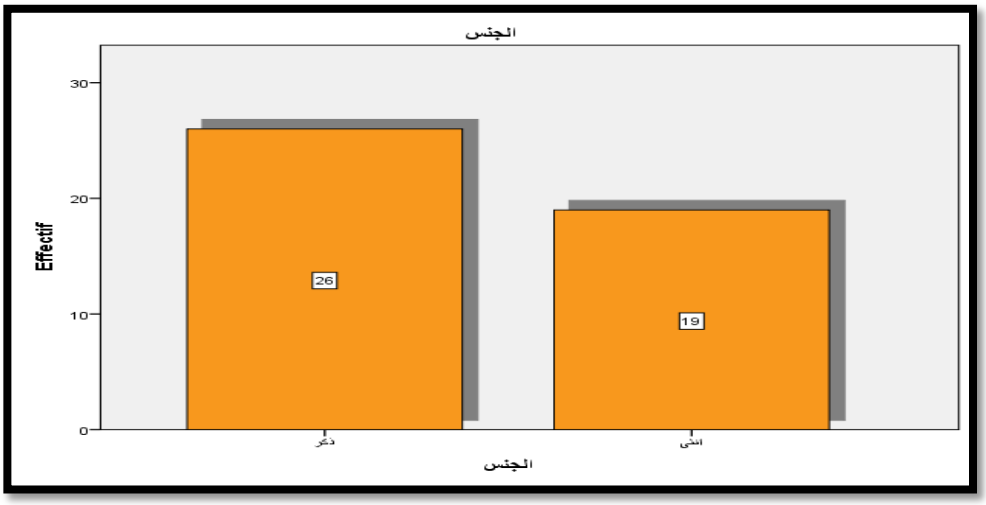

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

2- **فيما يخص توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية** : تدل النتائج على ان النسبة الكبيرة من أفراد عينة الدراسة يمثلون الفئة العمرية من30الى40 سنة بنسبة 80 %، ثم تأتي الفئة من40الى50سنة بنسبة 13.30 % وبعدها 60 سنة بنسبة 6.7 %.

الشكل رقم: (02-03): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية

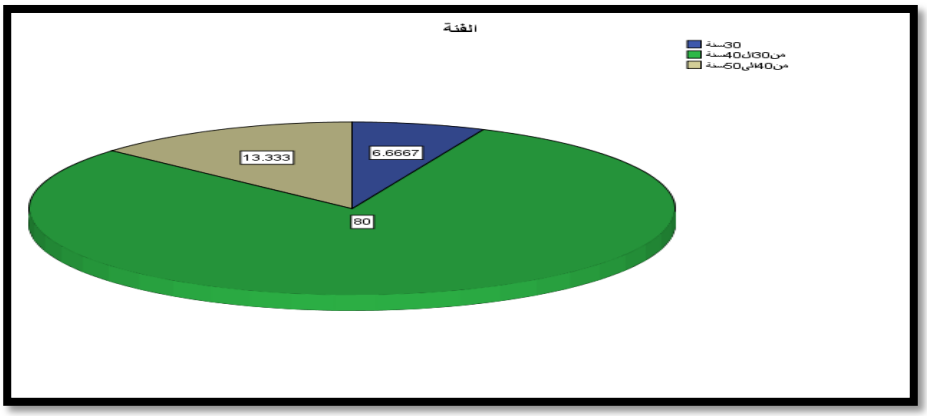

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

3- **فيما يخص توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية:** يتبين ان نسبة سنوات الخبرة ان فئة (من5الى10سنوات) هي مرتفعة بنسبة 44.40%، ثم تلتها فئة من (من10الى15سنة) بنسبة 33.30% وبعدها فئتين(اقل من 5سنوات) و(اكثر من 15سنة) بنسبة 11.10% مما يفسر ان هناك تنوع في الخبرة المهنية المكتسبة لأفراد العينة.

الشكل رقم(02- 04): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

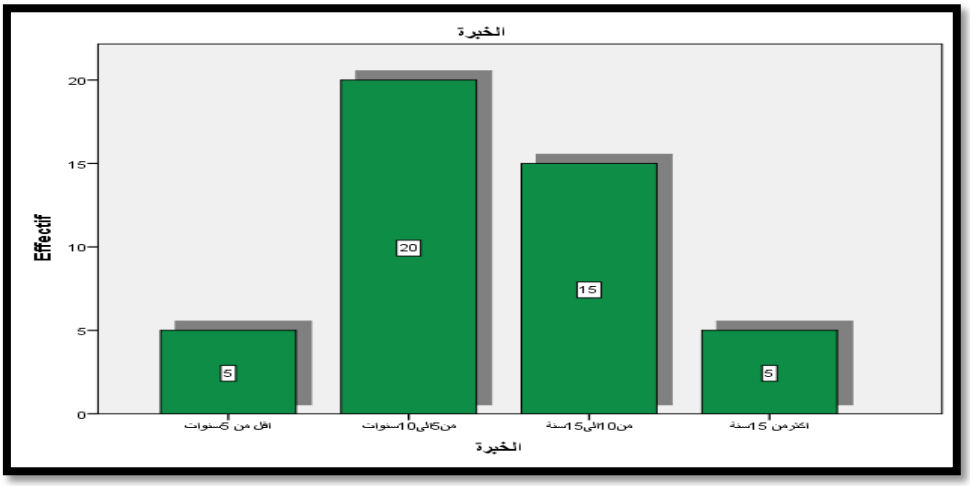

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

4- **فيما يخص توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي:** فيما يتعلق في توزيع عينة الدراسة حسب هذا المتغير فإننا نلاحظ 46.70% بالنسبة للمؤهل ماستر وبعدها فئة تقني سامي نسبة 33.30 % ثم تليهما فئة ليسانس بنسبة 20%.

الشكل رقم: (02-05): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

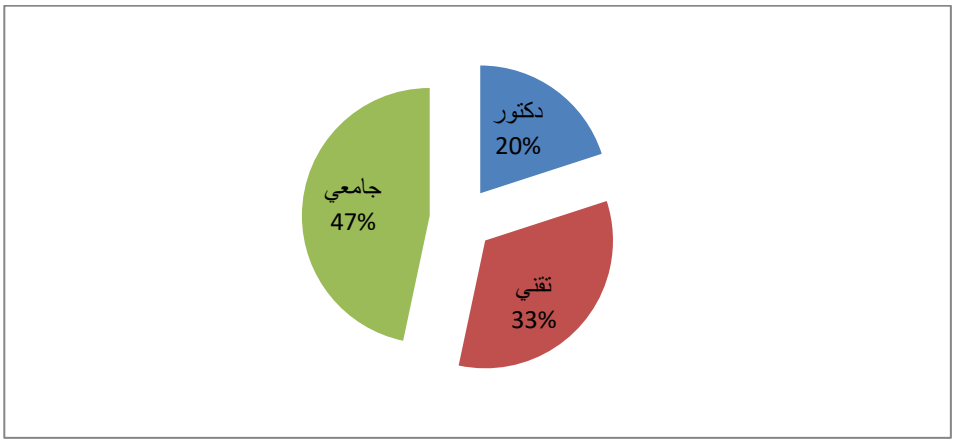

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

المطلب الثاني: تحليل محاور مجتمع العينة واختبار الفرضيات

اولا: تحليل البيانات مجتمع العينة : تم الاعتماد على الإحصاء الوصفي الاستدلالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري:

المحور الأول: الإفصاح في حوكمة الشركات.

الجدول رقم (02-11): نتائج المحور الأول: الإفصاح في حوكمة الشركات.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	النتيجة
01	يوجد نظام محاسبي قوي يساعد على الافصاح الدقيق.	3.06	1.33	7	محايد
02	يوجد إطار قانوني للإفصاح عن المعلومات الهامة حول أعضاء مجلس الادارة.	3.60	1.38	1	موافق
03	توجد نظم للإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية وأهداف الشركة المستقبلية خططها المالية والمخاطر المهمة والمتوقعة.	3.51	1.56	3	موافق
04	توجد لوائح للإفصاح عن أساليب ممارسة حوكمة الشركات وتطبيق مجموعة مبادئ حوكمة الشركات التي وافقت عليها السلطة التنظيمية.	3.42	1.33	5	موافق
05	توجد تشريعات تنص على ضرورة أن تكون المعلومات المالية مدققة من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل يعين من قبل لجنة التدقيق.	3.06	1.33	6	محايد
06	يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب وعلى نحو منتظم ودقيق.	3.60	1.38	2	موافق
07	توجد قوانين تنص على ضرورة تصديق أعضاء مجلس الإدارة والمديرين بشكل منتظم على دقة البيانات المالية وغير المالية وعلى كفاءة نظام الرقابة الداخلي.	3.51	1.51	4	موافق
الدرجة كلية		3.39	1.41		موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS والملحق رقم 06

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن متوسطات الحسابية والانحرافات معيارية لاستجابة الأفراد العينة الدراسة على المجال المحور الإفصاح في حوكمة الشركات. أن المتوسط الحسابي للدرجة كلية (3.39) وانحراف معياري (1.41) وهذا يدل على أن محور الإفصاح في حوكمة الشركات. جاء بدرجة مرتفعة.

المحور الثاني: شفافية في حوكمة الشركات.

الجدول رقم (02-12): نتائج المحور الثاني: شفافية في حوكمة الشركات.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	النتيجة
08	توجد إجراءات لضمان نزاهة وسلامة المعلومات المالية المنشورة من طرف الشركة.	4.75	.430	1	موافق
09	توجد إجراءات لتحديث التشريعات والتنظيمات تلائم مبادئ الشفافية المتعارف عليها.	3.60	1.38	3	موافق
10	توجد إجراءات تلزم الشركات باتباع أسلوب الوضوح والعلانية والصدق في نشر المعلومات.	4.75	.430	2	موافق
11	يوجد إطار قانوني يسمح للجنة التدقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق بتقييم الخارجي.	3.42	1.33	7	موافق
12	توجد تشريعات تنص على توفير المعلومات الهامة التي تهم المستثمرين و المرتبطين بالشركة والتي تتيح فرصة الاعتماد عليها للتقييم الدقيق للشركة ونتائجها.	3.42	1.33	6	موافق
13	توجد لوائح تنظيمية تجيز للإدارة نشر المعلومات المالية وغير المالية في الوقت المناسب.	3.51	1.56	4	موافق
14	توجد أليات لمراجعة سياسات الإفصاح بشكل دوري، والتحقق من توافقها مع أفضل الممارسات الدولية.	3.42	1.33	5	موافق
الدرجة كلية		3.84	1.11		موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS والملحق رقم 06

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن متوسطات الحسابية والانحرافات معيارية لاستجابة الأفراد العينة الدراسة على المجال المحور شفافية في حوكمة الشركات. أن المتوسط الحسابي للدرجة كلية (3.84) وانحراف معياري (1.11) وهذا يدل على أن محور شفافية في حوكمة الشركات. جاء بدرجة مرتفعة.

المحور الثالث: مقومات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (02-13): نتائج المحور الثالث: مقومات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	النتيجة
15	وجود مواثيق ولوائح لحوكمة الشركات تتماشى مع مبادئ حوكمة الشركات الدولية، والزام الشركات باتخاذها كدليل للقيادة والتوجيه والرقابة	3.06	1.33	5	محايد
16	وجود تشريعات لتنظيم مسألة الافصاح في الشركات لإنتاج معلومات عالية الجودة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية	3.60	1.38	2	موافق
17	وجود نظم رقابة فعالة تسمح بالتنبؤ بالمخاطر المالية والتشغيلية في التوقيت المناسب	3.06	1.33	6	محايد
18	وجود اطار قانوني يسمح بتشكيل هيئات متخصصة من طرف مجلس الادارة لحماية جميع المستثمرين	3.3778	1.51191	4	محايد
19	وجود نسيج من التشريعات لتنظيم مسألة حوكمة الشركات مثل قانون ضرائب	3.80	1.43	1	موافق
20	وجود تشريعات تسمح للمستثمرين الاجانب بإمكانية امتلاك غالبية حقوق الملكية في الشركات الجزائرية	3.06	1.33	7	محايد
21	وجود تشريعات تسمح بإعطاء السلطة والاستقلالية لمجلس الادارة للقيام بواجباته بطريقة متخصصة وموضوعية اتجاه الشركات والمستثمرين على حد سواء	3.60	1.38	3	موافق
الدرجة كلية		3.368	1.39	محايد	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS والملحق رقم 06

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن متوسطات الحسابية والانحرافات معيارية لاستجابة الأفراد العينة الدراسة على المجال المحور مقومات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. أن المتوسط الحسابي للدرجة كلية (3.36) وانحراف معياري (0.39) وهذا يدل على أن محور مقومات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. جاء بدرجة مرتفعة.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات الدراسة

يأتي هذا المطلب الذي هدفنا من خلاله إلى اختبار الفرضيات سعيا لتحقيق الأهداف الأساسية للتأكد من مدى صحة الفرضيات التي يبنى عليها هذا البحث العلمي وفي بحثنا انطلقنا من فرضية سنسعى للتأكد من صحتها آو خطها، باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

اولا: اختبار الفرضية الفرعية الاولى:

H_0: لا يوجد علاقة الإفصاح في حوكمة الشركات واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى الدلالة (α=0.05).

H_1: يوجد علاقة الإفصاح في حوكمة الشركات واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى الدلالة (α=0.05).

الجدول رقم (02-14): نتائج تحليل التباين للانحدار للفرضية الاولى ANOVA

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	48.041	1	48.041	636.817	.000[b]
الخطأ	3.244	43	0.075		
المجموع الكلي	51.285	44			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج.spss ملحق رقم 07

*مستوى الدلالة (α=0.05)

الجدول رقم (02-15): تقدير النموذج ومعامل التحديد والارتباط للفرضية الاولى

معامل التحديد R^2	0.937 ≃ 0.94
معامل الارتباط R	0.968
تقدير النموذج	$\boldsymbol{Y = 0.073 + 0.970X1 + ei}$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج.spss ملحق رقم 07

نجد أن معامل الارتباط بين الإفصاح في حوكمة الشركات واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ككل تبلغ قيمته (0.96) وهذا يدل على وجود ارتباط موجب وقوي بين المتغيرين،

كما نلاحظ أن معامل التحديد يساوي (0.94) وهذا يعني أن 94% من التغيرات التي تحل محل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ويفسرها الإفصاح في حوكمة الشركات والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الأخطاء العشوائي.

ولدينا حسب الجدول قيمة F المحسوبة تقدر بـ (636.817)، وبما أن قيمة دلالة الاختبار هي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 تعني وجود دلالة إحصائية،

ملاحظة: وبناء عليه، نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض الفرضية الصفريةH0

التي تأكد ويوجد علاقة الإفصاح في حوكمة الشركات واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى الدلالة (α=0.05). من وجهة نظر موظفي شركة التامين .

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

H_0: لا يوجد علاقة شفافية في حوكمة الشركات. واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى الدلالة (α=0.05).

H_1: يوجد علاقة شفافية في حوكمة الشركات. واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى الدلالة (α=0.05).

الجدول رقم (02-16): نتائج تحليل التباين للانحدار للفرضية الثانية ANOVA

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	31.063	1	31.063	66.053	.000[b]
الخطأ	20.222	43	.470		
المجموع الكلي	51.285	44			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج.spss ملحق رقم 08

*مستوى الدلالة (α=0.05)

الجدول رقم (02-17): تقدير النموذج ومعامل التحديد والارتباط للفرضية الثانية

معامل التحديد R^2	0.60 ≃0.606
معامل الارتباط R	0.778
تقدير النموذج	$\boldsymbol{Y = -0.701 + 1.059X1 + ei}$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج.spss ملحق رقم 08

نجد أن معامل الارتباط بين الإفصاح في حوكمة الشركات واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ككل تبلغ قيمته (0.77) وهذا يدل على وجود ارتباط موجب وقوي بين المتغيرين،

كما نلاحظ أن معامل التحديد يساوي (0.60) وهذا يعني أن 60% من التغيرات التي تحل محل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ويفسرها شفافية في حوكمة الشركات. والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الأخطاء العشوائي.

ولدينا حسب الجدول قيمة F المحسوبة تقدر بـ (66.053)، وبما أن قيمة دلالة الاختبار هي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 تعني وجود دلالة إحصائية،

ملاحظة: وبناء عليه، نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض الفرضية الصفريةH0

التي تأكد ويوجد علاقة شفافية في حوكمة الشركات. واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى الدلالة (α=0.05). من وجهة نظر أساتذة الجامعيين والمحاسبين.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الرئيسة:

H_0: لا يوجد اثر بين شفافية في حوكمة الشركات والإفصاح في حوكمة الشركات على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى الدلالة (α=0.05).

H_1: يوجد اثر بين شفافية في حوكمة الشركات والإفصاح في حوكمة الشركات على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى الدلالة (α=0.05).

الجدول رقم (02-18): نتائج تحليل التباين للانحدار للفرضية الرئيسية ANOVA

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	43.042	1	43.042	224.524	.000[b]
الخطأ	8.243	43	.192		
المجموع الكلي	51.285	44			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج.spss ملحق رقم 09

*مستوى الدلالة (α=0.05)

الجدول رقم (02-19): تقدير النموذج ومعامل التحديد والارتباط للفرضية الرئيسية

معامل التحديد R^2	0.84 ≃0.839
معامل الارتباط R	0.916
تقدير النموذج	$\boldsymbol{Y = -0.583 + 1.092X1 + ei}$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج.spss ملحق رقم 09

نجد أن معامل الارتباط بين بين شفافية في حوكمة الشركات والإفصاح في حوكمة الشركات على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ككل تبلغ قيمته (0.77) وهذا يدل على وجود ارتباط موجب وقوي بين المتغيرين،

كما نلاحظ أن معامل التحديد يساوي (0.60) وهذا يعني أن 60% من التغيرات التي تحل محل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ويفسرها كل من شفافية في حوكمة الشركات والإفصاح في حوكمة الشركات. والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الأخطاء العشوائي.

ولدينا حسب الجدول قيمة F المحسوبة تقدر بـ (224.524)، وبما أن قيمة دلالة الاختبار هي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 تعني وجود دلالة إحصائية،

الشكل رقم (02-06): العلاقة بين الاخطاء المعيارية و القيم الحقيقية للفرضية الرئيسية

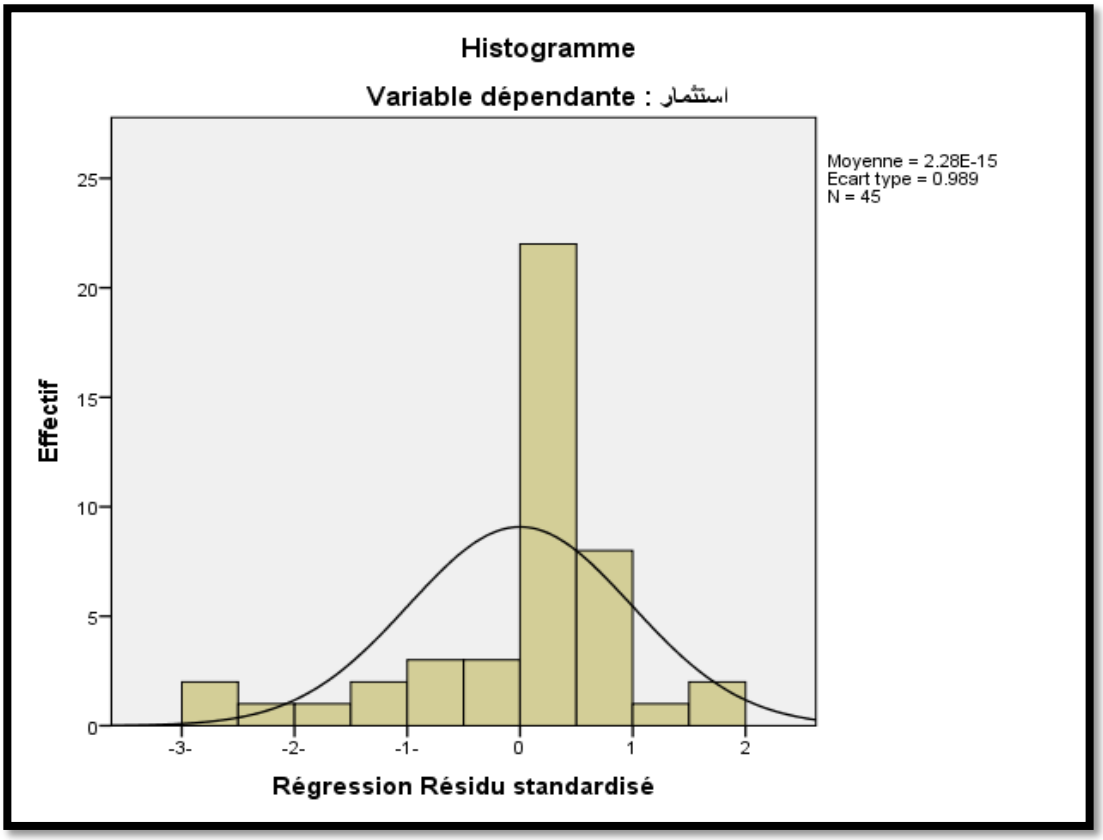

مصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج.spss ملحق رقم 12

يظهر من خلال الشكل ان معظم نقاط الانتشار قريبة من مجال (2,2-) هذا دليل على ان الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعا طبيعيا.

ملاحظة: وبناء عليه، نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض الفرضية الصفريةH0

التي تأكد وجود اثر بين شفافية في حوكمة الشركات والإفصاح في حوكمة الشركات على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى الدلالة (α=0.05). من وجهة نظر أساتذة جامعيين ومحاسبيين.

خلاصة الفصل:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مهمة جدا للجزائر، حيث تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحفيز النمو وتوفير فرص عمل جديدة. ومع زيادة التنافسية بين الدول لجذب هذه الاستثمارات، يصبح من الضروري أن تقدم الجزائر بيئة استثمارية مواتية وشفافة للمستمرين الأجانب. حيث أن الطرق الرئيسية لتحقيق ذلك تتمثل في ضمان وجود نظام قوي للإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات. كما يجب على الشركات الجزائرية الالتزام بالقوانين واللوائح المتعلقة بالإفصاح المالي والمعلوماتية المالية والمحاسبية، كما يجب أيضا أن تتضمن الشركات إفصاحا كاملا ومفصلا عن هياكلها التنظيمية والمالية، وعن أدائها المالي ومؤشراتها الرئيسية.

الخاتمة

بالنظر إلى ما شهده الاقتصاد العالمي من تغيرات في الآونة الأخيرة نتيجة الأزمات والانهيارات التي ضربت العديد من الدول، وتحول الاهتمام إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، الذي وجدت فيه ملاذا آمنا لما له من خصائص فريدة عن الأشكال الأخرى لتدفقات رؤوس الأموال الدولية.

ومن هنا عرف الاستثمار الأجنبي المباشر وبرزت أهميته في مشاريع التنمية الاقتصادية، وإن اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر غالبا ما تكون على المستوى الدولي، وتستهدف مناطق معينة تتوفر على شروط معينة، فالمستثمرون يقصدون المناطق والدول التي يتوفر فيها مناخ استثماري جيد، وفي هذا الاطار تعتبر حوكمة الشركات والإفصاح والشفافية أحد عناصر الهامة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ثم فإن قوة وسلامة الشركات له تأثير إجابي في جذب المستثمرين عن طريق تعزيز ثقتهم بالبلد المضيف ومناخ أعماله، حيث تتضمن حوكمة الشركات مجموعة علاقات بين مجلس الادارة وإدارة الشركة ومجموعة أصحاب المصالح والمستثمرين، ويتضمن الإفصاح والشفافية مصفوفة عمل لنشر الأحداث والتطورات الجوهرية التي تهم المستثمرين وأصحاب المصالح بشفافية كاملة حسب متطلبات الأنظمة ولوائح الخاصة بذلك، وإن درجة مراعاة الشركات للمتطلبات الأساسية للحوكمة والإفصاح والشفافية هي أحد العوامل التي تتزايد أهميتها بالنسبة لقرارات الاستثمار، وإن تأثير هذه العوامل على القرارات يكون من خلال إقناع المستثمرين بوجود مستويات عالية من الحوكمة والإفصاح والشفافية بالرغم من أن عملية الاستثمار وفي جميع الحالات تتسم بقدر من المخاطر وقد كلفت الأزمات المالية المستثمرين خسائر هائلة الامر الذي دعاهم إلى التدقيق والتقييم للتأكد من مدي تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها والتي حاولنا من خلالها تبيان دور الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظريا وميدانيا، وذلك من خلال تطرق للإطار النظري والفكري لحوكمة الشركات والإفصاح والشفافية وكذا النظريات والاستراتيجيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإظهار الدور المحوري الذي تلعبه حوكمة الشركات والإفصاح والشفافية والذي بإمكانه إحداث مساهمة فعالة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما الدراسة الميدانية فقد أجريت على عينة تنتشر على مستوى ولاية تيارت، عن طريق توزيع مجموعة من استمارات الاستبيان لمعرفة أراءهم حول إدراك وتطبيق الإفصاح والشفافية في الجزائر ومدى العمل بها، وكذالك دور الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي مكنتنا من معرفة وقياس العلاقة التكاملية بين الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعليه يمكن القول أن هناك علاقة تكاملية وتفاعلية بين الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات، والإفصاح والشفافية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما تبين لنا نظريا وميدانيا من خلال الدراسة التي قمنا بها، والتي استطعنا من خلالها اختبار جملة من الفرضيات، حيث مكنتنا من تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات.

نتائج الدراسة:

– إن درجة الإفصاح التي تنتج عن الشركات في ظل تطبيق قواعد الإفصاح والالتزام بالقوانين والتشريعات المعمول بها، تساعد هيئات الإشراف والرقابة والأسواق المالية على التحكم ببيئة الأعمال.

– تبين أن الإفصاح وفق متطلبات حوكمة الشركات ومعايير المراجعة والمحاسبة الدولية يحقق جودة المعلومات المالية وغير المالية ويزيد من قوة حماية المستثمرين.

– تطبيق الشفافية يساهم بشكل كبير في توفير مناخ أعمال جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال التأكيد على توفير المعلومات الشفافة والمفيدة للمستثمرين الأجانب.

– تساهم حوكمة الشركات في تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية وذلك عن طريق زيادة ثقة المستثمر الأجنبي والشركات الأجنبية في الاقتصاد والشركات، إذ أن أي مستثمر أجنبي يبحث عن بيئة استثمارية ذات قاعدة قوية تحمي استثماراته وتنميها. وأن إشاعة تطبيق الشركات للحوكمة يؤدي إلى اقتناع المستثمر الأجنبي بأن استثماراته وأمواله سوف تدار بالطريقة التي يضمن من خلالها تنمية أرباحه.

– دعم حوكمة الشركات لمتطلبات الإفصاح والشفافية يساهم في تعزيز الثقة بين المستثمر الأجنبي والشركات الأجنبية في الاقتصاد والشركات الوطنية، حيث يضمن من خلالها المستثمر تنمية أرباحه.

– الهدف الأساسي من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات هو ضمان تماشي أهداف ادارة الشركة مع أهداف المستثمرين، وهذا يؤدي إلى تعزيز ثقة المستثمرين بكفاءة النظام.

– تمكن الجزائر من اعادة التوازن لكافة مؤشراتها الاقتصادية الكلية.

– تتضح صور التكامل بين حوكمة الشركات والإفصاح والشفافية في جمع روافد ميزة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تعزيز إطار حماية المستثمرين، تفعيل أدوار مجلس الإدارة وهيئاته، توفير المعلومات المالية وغير المالية بجودة عالية، تعزيز مصداقية وموثوقية المعلومات لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وهو ما يستوجب بناء رؤية استراتيجية من طرف الدولة تمتد للمستقبل المنظور من خلال التوظيف الجيد والفعال للحوكمة والإفصاح والشفافية بإتباع أحسن الممارسات الدولية.

– لقد بينت الدراسة الإحصائية أن حوكمة الشركات تدعم فعالية الإفصاح والشفافية لزيادة جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر وتجعله أكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال الدور الهام الذي يلعبه الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركة في التأثير بشكل إيجابي على مستوى جودة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية التي يطلبها المستثمرون الأجانب، وكذلك مصداقية وشفافية تلك المعلومات المفصح عنها.

اختبار الفرضيات:

استنادا على جوانب الطرح النظري للموضوع من جهة والدراسة الميدانية في تقييم الواقع من جهة أخرى، توصلنا لاختبار فرضيات الدراسة من خلال النتائج التالية:

بخصوص الفرضية الأولى: تمكنا من إثبات صحة الفرضية القائلة بأنه" **يؤدي التطبيق الجيد والفعال لحوكمة الشركات في الجزائر إلى رفع كفاءة الإفصاح والشفافية وزيادة قدرة مناخ الاستثمار على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر**" وذلك من خلال تعزيز إطار حماية المستثمرين، وتفعيل أدوار مجلس الإدارة وهيئاته، وتوفير المعلومات المالية وغير المالية بجودة عالية، وتعزيز مصداقية وموثوقية المعلومات لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

بخصوص الفرضية الثانية: تمكنا من إثبات صحة الفرضية وذلك بوجود علاقة خطية طردية قوية تكاملية بين الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يمكن صياغتها في شكل نموذج خط الانحدار البسيط، وهذا ما تؤكده قيمة معامل الارتباط R الذي بلغ مقدار 0،916 في عينة الدراسة.

اقتراحات:

إن خيار التوجه الحديث والمعاصر نحو الأخذ بمفهوم تهيئة المناخ الشامل للاستثمار بدلا من الاعتماد على التشريع الاستثماري وحده واعتباره البوابة الوحيدة لجذب المستثمرين الأجانب، يذهب إلى ضرورة توظيف سياسات أشمل تمنح المستثمر الوطني والاجنبي على حد سواء مناخا شفافا للمستثمرين، هذا التوجه الحديث تشكل فيه حوكمة الشركات والإفصاح والشفافية جانبا مهما، لكن يبقى غير ذي معنى في السياق الراهن بالنظر للبنية التشريعية والاقتصادية والسياسية والمؤسساتية السائدة في الجزائر، ولبلوغ هذا التوجه الحديث يتطلب الأمر مباشرة مجموعة من الإصلاحات ما أدى بنا إلى اقتراح العديد من التوصيات يمكن ذكرها على النحو التالي:

– يجب توفير أساس فعال لإطار حوكمة الشركات في الجزائر وذلك من خلال إرساء اللوائح المتعلقة بحوكمة الشركات بما يتوافق وطبيعة الشركات الجزائرية ويضمن مسؤوليات وصلاحيات كافة الأطراف في إطار يضمن رؤية واضحة للتحكم في الشركات في المستقبل، ويمنح استقلالية أكثر لهيئات الإشراف والرقابة، بغرض تعزيز فعالية مبادئ الحوكمة وآلياتها، وإتاحة الفرصة لكافة أصحاب المصالح بالشركة لمشاركتهم في عملية حوكمة الشركات لضمان الملكية الآمنة للمستثمرين.

– التشخيص الدقيق لبيئة ومناخ الاستثمار وبناء قواعد بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة وشاملة عن البيئة الاستثمارية بشكل عام والاستثمارات الأجنبية بشكل خاص.

– وضع خطط واستراتيجيات لتحسين مختلف العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار بمشاركة مختلف الجهات ذات الصلة وعلى مختلف المحاور المؤسسية والتشريعية والإجرائية والاقتصادية والاجتماعية ولاسيما ضمان تأهيل وتطوير عناصر الإنتاج الرئيسية لجذب الاستثمارات.

– زيادة فعالية مؤسسات وهياكل الحكومة للتقليل من البيروقراطية، وتعزيز الشفافية والمساءلة للحد من تصورات الفساد، وتعزيز الإطار القانوني للشركات والحد من هيمنة القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص بالعمل على خلق بيئة أعمال تنافسية من خلال تقليص دور القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية.

– المراجعة الدورية ومرونة السياسات وذلك بقيام الحكومات وبشكل دوري بمراجعة جاذبية بلدانها للاستثمارات الأجنبية المباشرة على ضوء ما يشهده العالم من تغيرات وفي ضوء ما تتخذه الدول المنافسة من إجراءات لزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مناطقها.

أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات ودورها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دون دراسة مفصلة لبعض الجوانب المرتبطة به يفتح آفاقا جديدة نحو دراستها، يمكن ايجازها في المواضيع التالية:

- دور الحوكمة في تحقيق الاستدامة المالية بالشركات.
- دور الأسواق المالية في دعم الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات.
- مساهمة آليات الحوكمة في تحقيق الميزة التنافسية للشركات الجزائرية.

المراجع

أولا: لكتب باللغة العربية:

1. أشرف السيد حامد قبال، **الاستثمار الاجنبي المباشر-دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي**، طبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، 2013.
2. تقرارت يزيد، بن عيشي بشير، **حوكمة الشركات دراسة محاسبية ومالية**، سداسي الثاني، نشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2021.
3. سليمان عمر محمد الهادي، **الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي**، طبعة 1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
4. عبد العال طارق ، **حوكمة الشركات -شركات القطاع العام -خاص-مصارف-المفاهيم-مبادئ-التجارب- المتطلبات**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، طبعة مزيدة ومنقحة، الدار الجامعة، 2008.
5. عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد الشحاتة، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006-2007.
6. فاضل محمد العبيدي، **البيئة الاستثمارية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
7. ماجد أحمد عطاالله، **ادارة الاستثمار**، الطبعة 01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
8. محسن أحمد خضيري، **حوكمة الشركات**، مجموعة نيل العربية، القاهرة، 2005.
9. محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري" دراسة مقارنة"**، الطبعة 2، الدار الجامعية، إسكندرية، 2009.
10. المليجي عبد الرؤوف صالح، **إدارة الاستثمار الاجنبي**، تزويد ناشرون وموزعون، عمان، 2021.
11. ناجي الحيالي وليد ، حسين عبد الجليل آل غزاوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2014.

ثانيا: أطروحات ورسائل دكتوراه:

1. دغموم هشام، **دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS/IAS) في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة جزائر)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة جزائر 3، 2015.
2. مزوار هاجر ، **أثر تبني النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة تحليلية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مسيلة، 2021.
3. مفتاح صليحة، **نوعية المؤسسات و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العاوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2020.

مذكرة ماجيستير:

1. بامحمد نفيسة، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة OLI**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2016.

ثالثا: المجلات:

1. أحمد منير النجار، البعد المصرفي في حوكمة الشركات، اتخاذ المصارف الكويتية، العدد40، مارس2007.
2. بضياف عبد الملك ، آمال براهيمية، **تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الاعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارة، المجلد12، العدد2، 2019.
3. بعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد04.
4. بكطاش فتيحة، بوغرارة أحلام، **تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية**، المجلد 10، العدد05، 2020.
5. بوشاقورة ليندة ، حليم عمروش، **مبدأ الشفافية في عقد استغلال الأملاك العقارية الوقفية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 02، سبتمبر 2020.
6. بوعبيد ميلود ، هارون الطاهر، **دور البيئة و أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية(الجزائر، تونس، المغرب)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد11، 2016.
7. حابية أحمد ، **العوامل المؤثرة على عملية الافصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة الآراء الخبراء المحاسبين في الجزائر"**، مجلة المدير، المجلد 07، العدد 02، 2020.
8. خياري زهية، **مناخ الاستثمار في الجزائر بين تقييمات التقارير الدولية والجهود المبذولة**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2019.
9. داودي الطيب والأخرون، **صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الوطني "واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، يومي 28 و22 ماي، 2010، جامعة الوادي، الجزائر.
10. رينوبة لخضر ، أعمر عزاوي، **الافصاح والشفافية كأداة لتعزيز الاتصال المالي في سياق حوكمة الشركات" دراسة ميدانية"**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح.
11. ساحل محمد، **دور الشفافية في تنمية ونجاح الخوصصة مع إشارة الى حالة** الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 06، ماي 2012.

12.سعدية قطاب، **حدود الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، مجلد(7)، العدد(1)، 2023.

13.سعيدي يحيى، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية الاقتصادية، المجلد ب، العدد 31، 2009.

14.سمسوم صليحة، **تحليل العلاقة التكاملية بين الشفافية والافصاح المحاسبي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية –دراسة ميدانية**، مجلة أبحاث الاقتصادية وإدارية، المجلد 16، العدد 02، 2022.

15.سي علي أسماء ، **تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002,2017)**، دراسة تحليلية، اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد15، العدد21، 2019.

16.سي علي أسماء ، سهام طرشاني، بن يوسف خلق الله، **القاعدة الاستثمارية49% , 51% ودورها في تعطيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2000.2019)**، مجلة الباحث21، 2021.

17.طحاح فضيلة، قمان عمر، **دور النظام المحاسبي الحالي SCF في تعزيز الافصاح المحاسبي للقوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية–دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، المجلد 13، العدد 03، 2020.

18.طير عبد الحق ، **الأداء التنافسي الاقتصادي الجزائري من خلال المؤشرات الدولية و الإقليمية**، (دراسة تحليلية 2000, 2019)، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، مجلد06، العدد02، 2022.

19.عباس زهرة ، **واقع ممارسة الشفافية الادارية في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية بجامعة 8 ماي 1945 من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين به**، مجلة العلوم الاقتصادية وتسيير وعلوم التجارية، المجلد 1، العدد 02، 2018.

20. عوينات فريد ، **الممارسات المحاسبية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي(الاحتياجات والتحديات)**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد02، 2016.

21.قاضي فاطمة الزهراء، **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي**، مجلة دراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، 2020.

22.قون شراف ، غضبان مليكة ، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، دراسة تحليلية و قياسية، للفترة 1999. 2019 المجلد15، العدد3، 2021.

23.مزيان سعيد، حليمي حكيمة، **أثر الأداء الاقتصادي و الجودة المؤسسة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر**، دراسة تحليلية قياسية (2019/2000)، المجلد17، عدد02، 2021.

24.مهى محمود رمزي ريحاوي، **الشركات المساهمة بين الحوكمة والقوانين والتعليمات "حالة دراسية لشركات المساهمة العامة العمانية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008.

25.والي عبد الطيف، بوشة جمال، **مكانة المستثمر الأجنبي في التشريع الجزائري**، على ضوء قانون الاستثمار، 16,09، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و التشريعية والسياسية، المجلد05، العدد01، 2020.

الملاحق

الملحق(01): استمارة الاستبيان

جامعة ابن خلدون . تيارت .

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

استمارة الاستبيان

الافصاح و الشفافية في حكومة الشركات ودورها في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الجزائر

الاخ الكريم، الأخت الكريمة تحية طيبة وبعد

في إطار إعداد مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمقة ، بعنوان: فعالية الافصاح والشفافية في حكومة الشركات ودورها في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الجزائر، نضع بين أيديكم هذه الاستمارة التي نرجو أن تقوموا بتعبئتها بوضع علامة × في الخانة المناسبة،

المحور الأول: البيانات العامة:

الجنس: ذكر () أنثى ()

الفئة العمرية: أقل من 30 () ما بين 30 – 40 ()

ما بين 40- 50 ()

المستوى التعليمي: دكتور () تقني ()

جامعي ()

سنوات العمل (الأقدمية): أقل من 05 سنوات () من 05 سنوات إلى 10 سنوات ()

من 10 سنوات إلى 15 سنوات () أكثر من 15 سنوات ()

المحور الأول: الإفصاح في حوكمة الشركات.

الفقرات	في نظرك الشخصي هل توجد في الجزائر آليات للإفصاح معمول بها وفق ما تتطلبه حوكمة الشركات المتعارف عليها دوليا	درجة الموافقة				
		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يوجد نظام محاسبي قوي يساعد على الافصاح الدقيق.					
02	يوجد إطار قانوني للإفصاح عن المعلومات الهامة حول أعضاء مجلس الادارة.					
03	توجد نظم للإفصاح عن النتائج المالية و التشغيلية وأهداف الشركة المستقبلية و خططها المالية والمخاطر المهمة والمتوقعة.					
04	توجد لوائح للإفصاح عن أساليب ممارسة حوكمة الشركات وتطبيق مجموعة مبادئ حوكمة الشركات التي وافقت عليها السلطة التنظيمية.					
05	توجد تشريعات تنص على ضرورة أن تكون المعلومات المالية مدققة من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل يعين من قبل لجنة التدقيق.					
06	يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب وعلى نحو منتظم ودقيق.					
07	توجد قوانين تنص على ضرورة تصديق أعضاء مجلس الإدارة والمديرين بشكل منتظم على دقة البيانات المالية وغير المالية وعلى كفاءة نظام الرقابة الداخلي.					

المحور الثاني: شفافية في حوكمة الشركات.

الفقرات	في نظرك الشخصي هل توجد أليات للشفافية في الجزائر معمول بها طبقا لتوجيهات وضوابط حوكمة الشركات المتعارف عليها دوليا.	درجة الموافقة				
		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
08	توجد إجراءات لضمان نزاهة وسلامة المعلومات المالية المنشورة من طرف الشركة.					
09	توجد إجراءات لتحديث التشريعات والتنظيمات تلائم مبادئ الشفافية المتعارف عليها.					
10	توجد إجراءات تلزم الشركات باتباع أسلوب الوضوح والعلانية والصدق في نشر المعلومات.					
11	يوجد إطار قانوني يسمح للجنة التدقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق بتقييم الخارجي.					
12	توجد تشريعات تنص على توفير المعلومات الهامة التي تهم المستثمرين و المرتبطين بالشركة والتي تتيح فرصة الاعتماد عليها للتقييم الدقيق للشركة ونتائجها.					
13	توجد لوائح تنظيمية تجيز للإدارة نشر المعلومات المالية وغير المالية في الوقت المناسب.					
14	توجد أليات لمراجعة سياسات الإفصاح بشكل دوري، والتحقق من توافقها مع أفضل الممارسات الدولية.					

المحور الثالث: مقومات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفقرات	في نظرك الشخصي هل وجود عناصر الافصاح والشفافية التالية وفق ما تتطلبه حوكمة الشركات في مناخ الاستثمار الجزائري يجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الجزائر	درجة الموافقة				
		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
15	وجود مواثيق ولوائح لحوكمة الشركات تتماشى مع مبادئ حوكمة الشركات الدولية، والزام الشركات باتخاذها كدليل للقيادة والتوجيه والرقابة					
16	وجود تشريعات لتنظيم مسألة الافصاح في الشركات لإنتاج معلومات عالية الجودة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية					
17	وجود نظم رقابة فعالة تسمح بالتنبؤ بالمخاطر المالية والتشغيلية في التوقيت المناسب					
18	وجود اطار قانوني يسمح بتشكيل هيئات متخصصة من طرف مجلس الادارة لحماية جميع المستثمرين					
19	وجود نسيج من التشريعات لتنظيم مسألة حوكمة الشركات مثل قانون ضرائب					
20	وجود تشريعات تسمح للمستثمرين الاجانب بإمكانية امتلاك غالبية حقوق الملكية في الشركات الجزائرية					
21	وجود تشريعات تسمح بإعطاء السلطة والاستقلالية لمجلس الادارة للقيام بواجباته بطريقة متخصصة وموضوعية اتجاه الشركات والمستثمرين على حد سواء					

الملحق (2): نتائج الاستبيان بالـ SPSS

الثبات للاستبيان والمحاور الدراسة باستخدام الثبات كرونباخ– الفا

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.949	21

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.880	7

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.783	7

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.889	7

صدق البناء الداخلي

Corrélations

		استثمار	الإفصاح	شفافية
استثمار	Corrélation de Pearson	1	.968**	.778**
	Sig. (bilatérale)		.000	.000
	N	45	45	45
الإفصاح	Corrélation de Pearson	.968**	1	.874**
	Sig. (bilatérale)	.000		.000
	N	45	45	45
شفافية	Corrélation de Pearson	.778**	.874**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	
	N	45	45	45

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

اختبار التوزيع الطبيعي

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
الإفصاح	.089	45	.200*	.955	45	.079

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.
a. Correction de signification de Lilliefors

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
شفافية	.100	45	.200*	.954	45	.070

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.
a. Correction de signification de Lilliefors

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
استثمار	.091	45	.200*	.961	45	.136

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.
a. Correction de signification de Lilliefors

: تحليل البيانات مجتمع العينة

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	26	57.8	57.8	57.8
	انثى	19	42.2	42.2	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 5سنوات	5	11.1	11.1	11.1
	من5الى10سنوات	20	44.4	44.4	55.6
	من10الى15سنة	15	33.3	33.3	88.9
	اكثرمن 15سنة	5	11.1	11.1	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

الفئة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	30سنة	3	6.7	6.7	6.7
	من30ال40سنة	36	80.0	80.0	86.7
	من40الى50سنة	6	13.3	13.3	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

المؤهل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	9	20.0	20.0	20.0
	تقني ساني	15	33.3	33.3	53.3
	ماستر	21	46.7	46.7	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

تحليل محاور الدراسة

Statistiques

		توجد لوائح للإفصاح عن أساليب ممارسة حوكمة الشركات وتطبيق مجموعة مبادئ حوكمة الشركات التي وافقت عليها السلطة التنظيمية.	توجد نظم للإفصاح عن النتائج المالية و التشغيلية وأهداف الشركة المستقبلية و خططها المالية والمخاطر المهمة والمتوقعة.	يوجد إطار قانوني للإفصاح عن المعلومات الهامة حول أعضاء مجلس الادارة.	يوجد نظام محاسبي قوي يساعد على الافصاح الدقيق.
N	Valide	45	45	45	45
	Manquante	0	0	0	0
	Moyenne	3.4222	3.5111	3.6000	3.0667
	Ecart-type	1.33976	1.56121	1.38826	1.33825

Statistiques

		توجد إجراءات لضمان نزاهة وسلامة المعلومات المالية المنشورة من طرف الشركة.	توجد قوانين تنص على ضرورة تصديق أعضاء مجلس الإدارة والمديرين بشكل منتظم على دقة البيانات المالية وغير المالية وعلى كفاءة نظام الرقابة الداخلي.	يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب وعلى نحو منتظم ودقيق.	توجد تشريعات تنص على ضرورة أن تكون المعلومات المالية مدققة من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل يعين من قبل لجنة التدقيق.
N	Valide	45	45	45	45
	Manquante	0	0	0	0
	Moyenne	4.7556	3.5111	3.6000	3.0667
	Ecart-type	.43461	1.51691	1.38826	1.33825

Statistiques

		توجد تشريعات تنص على توفير المعلومات الهامة التي تهم المستثمرين و المرتبطين بالشركة والتي تتيح فرصة الاعتماد عليها للتقييم الدقيق للشركة ونتائجها.	يوجد إطار قانوني يسمح للجنة التدقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق بتقييم الخارجي.	توجد إجراءات تلزم الشركات باتباع أسلوب الوضوح والعلانية والصدق في نشر المعلومات.	توجد إجراءات لتحديث التشريعات والتنظيمات تلائم مبادئ الشفافية المتعارف عليها.
N	Valide	45	45	45	45
	Manquante	0	0	0	0
	Moyenne	3.4222	3.4222	4.7556	3.6000
	Ecart-type	1.33976	1.33976	.43461	1.38826

Statistiques

		وجود تشريعات لتنظيم مسألة الافصاح في الشركات لإنتاج معلومات عالية الجودة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية	وجود مواثيق ولوائح لحوكمة الشركات تتماشى مع مبادئ حوكمة الشركات الدولية، والزام الشركات باتخاذها كدليل للقيادة والتوجيه والرقابة	توجد أليات لمراجعة سياسات الإفصاح بشكل دوري، والتحقق من توافقها مع أفضل الممارسات الدولية.	توجد لوائح تنظيمية تجيز للإدارة نشر المعلومات المالية وغير المالية في الوقت المناسب.
N	Valide	45	45	45	45
	Manquante	0	0	0	0
	Moyenne	3.6000	3.0667	3.4222	3.5111
	Ecart-type	1.38826	1.33825	1.33976	1.56121

Statistiques

		وجود تشريعات تسمح للمستثمرين الاجانب بإمكانية امتلاك غالبية حقوق الملكية في الشركات الجزائرية	وجود نسيج من التشريعات لتنظيم مسألة حوكمة الشركات مثل قانون ضرائب	وجود اطار قانوني يسمح بتشكيل هيئات متخصصة من طرف مجلس الادارة لحماية جميع المستثمرين	وجود نظم رقابة فعالة تسمح بالتنبؤ بالمخاطر المالية والتشغيلية في التوقيت المناسب
N	Valide	45	45	45	45
	Manquante	0	0	0	0
	Moyenne	3.0667	3.8000	3.3778	3.0667
	Ecart-type	1.33825	1.43970	1.51191	1.33825

Statistiques

		وجود تشريعات تسمح بإعطاء السلطة والاستقلالية لمجلس الادارة للقيام بواجباته بطريقة متخصصة وموضوعية اتجاه الشركات والمستثمرين على حد سواء
N	Valide	45
	Manquante	0
	Moyenne	3.6000
	Ecart-type	1.38826

Tableau de fréquences

يوجد نظام محاسبي قوي يساعد على الافصاح الدقيق.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	13.3	13.3	13.3
	غير موافق	10	22.2	22.2	35.6
	محايد	14	31.1	31.1	66.7
	موافق	5	11.1	11.1	77.8
	موافق بشدة	10	22.2	22.2	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

يوجد إطار قانوني للإفصاح عن المعلومات الهامة حول أعضاء مجلس الادارة.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	13.3	13.3	13.3
	غير موافق	6	13.3	13.3	26.7
	محايد	1	2.2	2.2	28.9
	موافق	19	42.2	42.2	71.1
	موافق بشدة	13	28.9	28.9	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

توجد نظم للإفصاح عن النتائج المالية و التشغيلية وأهداف الشركة المستقبلية و خططها المالية والمخاطر المهمة والمتوقعة.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	9	20.0	20.0	20.0
	غير موافق	3	6.7	6.7	26.7
	محايد	7	15.6	15.6	42.2
	موافق	8	17.8	17.8	60.0
	موافق بشدة	18	40.0	40.0	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

توجد لوائح للإفصاح عن أساليب ممارسة حوكمة الشركات وتطبيق مجموعة مبادئ حوكمة الشركات التي وافقت عليها السلطة التنظيمية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	6.7	6.7	6.7
	غير موافق	9	20.0	20.0	26.7
	محايد	15	33.3	33.3	60.0
	موافق	2	4.4	4.4	64.4
	موافق بشدة	16	35.6	35.6	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

توجد تشريعات تنص على ضرورة أن تكون المعلومات المالية مدققة من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل يعين من قبل لجنة التدقيق.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	13.3	13.3	13.3
	غير موافق	10	22.2	22.2	35.6
	محايد	14	31.1	31.1	66.7
	موافق	5	11.1	11.1	77.8
	موافق بشدة	10	22.2	22.2	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب وعلى نحو منتظم ودقيق.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	13.3	13.3	13.3
	غير موافق	6	13.3	13.3	26.7
	محايد	1	2.2	2.2	28.9
	موافق	19	42.2	42.2	71.1
	موافق بشدة	13	28.9	28.9	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

توجد قوانين تنص على ضرورة تصديق أعضاء مجلس الإدارة والمديرين بشكل منتظم على دقة البيانات المالية وغير المالية وعلى كفاءة نظام الرقابة الداخلي.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	9	20.0	20.0	20.0
	غير موافق	1	2.2	2.2	22.2
	محايد	10	22.2	22.2	44.4
	موافق	8	17.8	17.8	62.2
	موافق بشدة	17	37.8	37.8	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

توجد إجراءات لضمان نزاهة وسلامة المعلومات المالية المنشورة من طرف الشركة.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	11	24.4	24.4	24.4
	موافق بشدة	34	75.6	75.6	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

توجد إجراءات لتحديث التشريعات والتنظيمات تلائم مبادئ الشفافية المتعارف عليها.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	13.3	13.3	13.3
	غير موافق	6	13.3	13.3	26.7
	محايد	1	2.2	2.2	28.9
	موافق	19	42.2	42.2	71.1
	موافق بشدة	13	28.9	28.9	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

توجد إجراءات تلزم الشركات باتباع أسلوب الوضوح والعلانية والصدق في نشر المعلومات.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	11	24.4	24.4	24.4
	موافق بشدة	34	75.6	75.6	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

يوجد إطار قانوني يسمح للجنة التدقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق بتقييم الخارجي.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	6.7	6.7	6.7
	غير موافق	9	20.0	20.0	26.7
	محايد	15	33.3	33.3	60.0
	موافق	2	4.4	4.4	64.4
	موافق بشدة	16	35.6	35.6	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

توجد تشريعات تنص على توفير المعلومات الهامة التي تهم المستثمرين و المرتبطين بالشركة والتي تتيح فرصة الاعتماد عليها للتقييم الدقيق للشركة ونتائجها.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	6.7	6.7	6.7
	غير موافق	9	20.0	20.0	26.7
	محايد	15	33.3	33.3	60.0
	موافق	2	4.4	4.4	64.4
	موافق بشدة	16	35.6	35.6	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

توجد لوائح تنظيمية تجيز للإدارة نشر المعلومات المالية وغير المالية في الوقت المناسب.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	9	20.0	20.0	20.0
	غير موافق	3	6.7	6.7	26.7
	محايد	7	15.6	15.6	42.2
	موافق	8	17.8	17.8	60.0
	موافق بشدة	18	40.0	40.0	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

توجد أليات لمراجعة سياسات الإفصاح بشكل دوري، والتحقق من توافقها مع أفضل الممارسات الدولية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	6.7	6.7	6.7
	غير موافق	9	20.0	20.0	26.7
	محايد	15	33.3	33.3	60.0
	موافق	2	4.4	4.4	64.4
	موافق بشدة	16	35.6	35.6	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

وجود مواثيق ولوائح لحوكمة الشركات تتماشى مع مبادئ حوكمة الشركات الدولية، والزام الشركات باتخاذها كدليل للقيادة والتوجيه والرقابة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	13.3	13.3	13.3
	غير موافق	10	22.2	22.2	35.6
	محايد	14	31.1	31.1	66.7
	موافق	5	11.1	11.1	77.8
	موافق بشدة	10	22.2	22.2	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

وجود تشريعات لتنظيم مسألة الافصاح في الشركات لإنتاج معلومات عالية الجودة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	13.3	13.3	13.3
	غير موافق	6	13.3	13.3	26.7
	محايد	1	2.2	2.2	28.9
	موافق	19	42.2	42.2	71.1
	موافق بشدة	13	28.9	28.9	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

وجود نظم رقابة فعالة تسمح بالتنبؤ بالمخاطر المالية والتشغيلية في التوقيت المناسب

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	13.3	13.3	13.3
	غير موافق	10	22.2	22.2	35.6
	محايد	14	31.1	31.1	66.7
	موافق	5	11.1	11.1	77.8
	موافق بشدة	10	22.2	22.2	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

وجود اطار قانوني يسمح بتشكيل هيئات متخصصة من طرف مجلس الادارة لحماية جميع المستثمرين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

وجود نسيج من التشريعات لتنظيم مسألة حوكمة الشركات مثل قانون ضرائب

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	13.3	13.3	13.3
	غير موافق	3	6.7	6.7	20.0
	محايد	6	13.3	13.3	33.3
	موافق	9	20.0	20.0	53.3
	موافق بشدة	21	46.7	46.7	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

وجود تشريعات تسمح للمستثمرين الاجانب بإمكانية امتلاك غالبية حقوق الملكية في الشركات الجزائرية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	13.3	13.3	13.3
	غير موافق	10	22.2	22.2	35.6
	محايد	14	31.1	31.1	66.7
	موافق	5	11.1	11.1	77.8
	موافق بشدة	10	22.2	22.2	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

وجود تشريعات تسمح بإعطاء السلطة والاستقلالية لمجلس الادارة للقيام بواجباته بطريقة متخصصة وموضوعية اتجاه الشركات والمستثمرين على حد سواء

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	13.3	13.3	13.3
	غير موافق	6	13.3	13.3	26.7
	محايد	1	2.2	2.2	28.9
	موافق	19	42.2	42.2	71.1
	موافق بشدة	13	28.9	28.9	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الاولى

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	الإفصاح[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : استثمار
b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.968[a]	.937	.935	.27466

a. Valeurs prédites : (constantes), الإفصاح
b. Variable dépendante : استثمار

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	48.041	1	48.041	636.817	.000[b]
	Résidu	3.244	43	.075		
	Total	51.285	44			

a. Variable dépendante : استثمار
b. Valeurs prédites : (constantes), الإفصاح

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	.073	.137		.535	.595
	الإفصاح	.970	.038	.968	25.235	.000

Coefficients[a]

Modèle		Statistiques de colinéarité	
		Tolérance	VIF
1	(Constante)		
	الإفصاح	1.000	1.000

a. Variable dépendante : استثمار

Diagnostics de colinéarité[a]

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de conditionnement	Proportions de la variance	
				(Constante)	الإفصاح
1	1	1.954	1.000	.02	.02
	2	.046	6.531	.98	.98

a. Variable dépendante : استثمار

Statistiques des résidus[a]

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	N
Prévision	1.3204	4.9234	3.3683	1.04492	45
Résidu	-.56760-	.72240	.00000	.27152	45
Erreur Prévision	-1.960-	1.488	.000	1.000	45
Erreur Résidu	-2.067-	2.630	.000	.989	45

a. Variable dépendante : استثمار

نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	شفافية[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : استثمار
b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèlesb

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.778[a]	.606	.597	.68577

a. Valeurs prédites : (constantes), شفافية
b. Variable dépendante : استثمار

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	31.063	1	31.063	66.053	.000[b]
	Résidu	20.222	43	.470		
	Total	51.285	44			

a. Variable dépendante : استثمار
b. Valeurs prédites : (constantes), شفافية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-.701-	.511		-1.371-	.177
	شفافية	1.059	.130	.778	8.127	.000

Coefficients[a]

Modèle		Statistiques de colinéarité	
		Tolérance	VIF
1	(Constante)		
	شفافية	1.000	1.000

a. Variable dépendante : استثمار

Diagnostics de colinéarité[a]

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de conditionnement	Proportions de la variance	
				(Constante)	شفافية
1	1	1.980	1.000	.01	.01
	2	.020	9.896	.99	.99

a. Variable dépendante : استثمار

Statistiques des résidus[a]

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	N
Prévision	1.4178	4.5957	3.3683	.84023	45
Résidu	-1.84753-	1.34616	.00000	.67793	45
Erreur Prévision	-2.321-	1.461	.000	1.000	45
Erreur Résidu	-2.694-	1.963	.000	.989	45

a. Variable dépendante : استثمار

نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	كلي[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : استثمار
b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.916[a]	.839	.836	.43784

a. Valeurs prédites : (constantes), كلي
b. Variable dépendante : استثمار

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	43.042	1	43.042	224.524	.000[b]
	Résidu	8.243	43	.192		
	Total	51.285	44			

a. Variable dépendante : استثمار
b. Valeurs prédites : (constantes), كلي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-.583-	.272		-2.145-	.038
	كلي	1.092	.073	.916	14.984	.000

Coefficients[a]

Modèle		Statistiques de colinéarité	
		Tolérance	VIF
1	(Constante)		
	كلي	1.000	1.000

a. Variable dépendante : استثمار

Diagnostics de colinéarité[a]

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de conditionnement	Proportions de la variance	
				(Constante)	كلي
1	1	1.971	1.000	.01	.01
	2	.029	8.202	.99	.99

a. Variable dépendante : استثمار

Statistiques des résidus[a]

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	N
Prévision	1.2108	4.8759	3.3683	.98905	45
Résidu	-1.17341-	.80038	.00000	.43284	45
Erreur Prévision	-2.181-	1.524	.000	1.000	45
Erreur Résidu	-2.680-	1.828	.000	.989	45

a. Variable dépendante : استثمار

Diagrammes

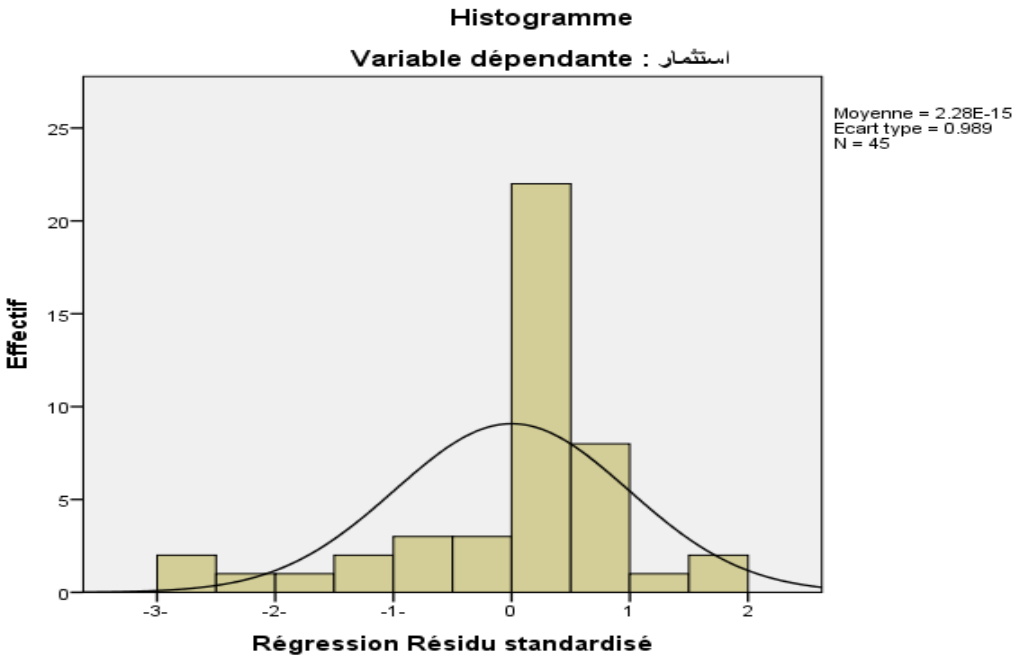
Histogramme
Variable dépendante : استثمار
Moyenne = 2.28E-15
Ecart type = 0.989
N = 45
Effectif
25
20
15
10
5
0
-3-
-2-
-1-
0
1
2
Régression Résidu standardisé

ملحق رقم (3) : استمارة صدق المحكمين

جامعة ابن خلدون . تيارت .

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التسير.

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

استمارة صدق المحكمين

الرقم	المحكم	الجامعة
01	أ. دحو عبد الكريم	جامعة ابن خلدون – تيارت –
02	د. بلكرشة رابح	جامعة ابن خلدون – تيارت–
03	د. لعروس لخضر	جامعة ابن خلدون – تيارت–